وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 02 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح متطلعة لمواصلة مكاسبها مع شح الإمداد وقوة الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم، اليوم الاثنين، بعد أن أغلقت أسعار النفط منخفضة واحدا بالمئة على أساس يومي، في ختام تداولات الأسبوع الفائت، وسط مخاوف تتعلق بالاقتصاد الكلي وجني الأرباح، لكنها حققت مكاسب أسبوعية بنسبة 2 % مدفوعة بشح الإمدادات الأميركية وتوقعات بطلب قوي على الوقود في الصين خلال عطلة الأسبوع الذهبي، كما ارتفعت أسعار النفط بنحو 30 بالمئة في الربع الثالث مع تأثر إمدادات الخام العالمية بتخفيضات إنتاج أوبك+.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على انخفاض ثلاثة سنتات إلى 93.27 دولارا للبرميل. وتراجع المؤشر 0.3 % خلال الأسبوع، ليكسر سلسلة من المكاسب استمرت ثلاثة أسابيع. وتحدد سعر التسوية لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي منخفضا 92 سنتا إلى 90.97 دولارا للبرميل، مرتفعا واحدا بالمئة في الأسبوع و29 بالمئة في الربع الثاني.

وسجل النفط أكبر ارتفاع ربع سنوي له منذ الربكة الأولية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، حيث يهدد انخفاض صادرات الوقود الروسية بمزيد من تشديد مصارعة السوق مع تخفيضات إنتاج أوبك +.

وانخفضت أسعار النفط الخام في يوم التداول الأخير من شهر سبتمبر بسبب تزايد القلق بشأن كيفية تعامل العالم في الأشهر المقبلة مع انفجار تكاليف الطاقة، حتى مع خروج الاقتصاد الأميركي والتضخم على ما يبدو من أسوأ تأثير من هذا القبيل على الفور، كما حققت تلك العقود الطويلة من النفط مكاسب كبيرة خلال الشهر والربع، مدعومة إلى حد كبير باختناقات الإمدادات السعودية والروسية.

وبينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط خلال اليوم، فقد ارتفع بنسبة 0.8 % خلال الأسبوع، مستأنفًا ارتفاعه من نهاية أغسطس بعد توقف لمدة أسبوع الأسبوع الماضي. وعلى مدى الشهر، ارتفع خام القياس الأميركي 8.5 %، وهو أفضل مستوى له في سبتمبر منذ مكاسب يوليو التي بلغت نحو 16 %.

كما كانت الفترة من يوليو إلى سبتمبر، حيث ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 26.5 %، أفضل ربع للخام القياسي الأميركي منذ الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022. ثم تم تداول خام غرب تكساس الوسيط عند مستوى مرتفع يصل إلى 130 دولارًا للبرميل، حيث فتح الغزو الروسي لأوكرانيا الطريق أمام العقوبات الغربية على موسكو التي بدأت الاضطراب طويل الأمد في تدفقات السلع العالمية.

وقال كيلفن وونغ، كبير محللي السوق في أواندا في سنغافورة، إن الأسعار تتلقى الدعم من المخاوف بشأن ضيق العرض والعوامل الفنية. ومع اقتراب العقود الآجلة للنفط من 100 دولار للبرميل، قام العديد من المستثمرين بجني الأرباح بسبب الارتفاع نظراً للمخاوف المستمرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وقال «كان هناك اتجاه صعودي مستمر على المدى القصير في العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط، حيث تم الاحتفاظ بالانخفاضات السابقة بواسطة المتوسط المتحرك لمدة 5 أيام منذ 29 أغسطس والذي يعمل الآن كمؤشر رئيس على المدى القصير وأشار وونغ إلى أن الدعم عند نحو 89.90 دولارًا للبرميل.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة: إن عدد حفارات النفط والغاز في الولايات المتحدة، -وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي- انخفض بمقدار سبعة إلى 623 في الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر، وهو أدنى مستوى منذ فبراير 2022.

وفي حين انخفض إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 51 منصة في الربع الثالث، فقد تباطأت التخفيضات مقارنة بانخفاض قدره 81 منصة في الربع الثاني مع انتعاش أسعار النفط بسبب تقلص الإمدادات.

وقال محللون في بنك أستراليا الوطني في مذكرة للعملاء، في إشارة إلى منتج النفط الحكومي في المملكة العربية السعودية: إن اجتماع اللجنة الوزارية لأوبك + سيعقد في 4 أكتوبر، وهناك «احتمال متزايد لتخفيض تخفيضات الإمدادات الطوعية من قبل أرامكو». ومن المتوقع أن تهيمن تخفيضات الإمدادات التي أعلنتها السعودية وروسيا على أسعار النفط خلال الفترة المتبقية من هذا العام. ومع ذلك، قال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي اس: إن الارتفاع نحو 100 دولار للبرميل قد يكون قصير الأجل بسبب «الطبيعة الاصطناعية لنقص الإمدادات في النظام، والبيئة الكلية الهشة».

وتظهر بيانات الصناعة الصادرة يوم الجمعة أن موسكو تخطط لعدم تصدير الديزل تقريبًا الشهر المقبل من أجل خفض الأسعار المحلية، وأدت هذه الخطوة إلى ارتفاع العقود الآجلة للديزل الأوروبية مرة أخرى فوق المستوى النفسي الرئيس البالغ 1000 دولار للطن.

وعززت العقود الآجلة للخام الأميركي القياسي أكبر مكاسبها الفصلية منذ الفترة المنتهية في مارس 2022 بفضل تخفيضات الإمدادات التي تقودها أوبك + والمخزونات المنخفضة للغاية في مركز كوشينغ في الولايات المتحدة. وفي يوم الجمعة، عكس خام غرب تكساس الوسيط مكاسبه السابقة وانخفض ليستقر إلى ما دون 91 دولارًا، متتبعًا إلى حد كبير مسار المخزونات الأميركية.

وكان من أسباب إنهاء أسعار النفط الخام الأسبوع الماضي على انخفاض، المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة في العالم المتقدم مما أدى إلى زيادة جرعة جني الأرباح، وحذر مجلس الاحتياطي الاتحادي من أن أسعار الفائدة ستظل أعلى لفترة أطول حتى عام 2024، كما فعل بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي. وقد أدى توقع ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى الحد من

جاذبية الأصول ذات المخاطر العالية مثل النفط، على الرغم من الندرة المادية في سوق النفط الخام.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بي أو كيه فاينانشيال، استقرت أسعار النفط يوم الجمعة لكنها أنهت الأسبوع على انخفاض بفعل جني الأرباح ومع موازنة الأسواق لمخاوف الإمدادات الناجمة عن حظر روسيا على تصدير الوقود ومخاوف الطلب من زيادات أسعار الفائدة في المستقبل.

وقال كيسلر: «يتوقع المستثمرون تراجعا في الطلب في أكتوبر مع دخول مصافي التكرير في أعمال الصيانة ومع ارتفاع أسعار الفائدة سيزيد من الضغط على الأسواق»، مضيفا أن هناك أيضا بعض الأرباح.

وارتفعت العقود بأكثر من 10 % في الأسابيع الثلاثة الماضية بسبب المخاوف بشأن قلة العرض. وحذر مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من المزيد من رفع أسعار الفائدة، حتى بعد التصويت على إبقاء سعر الفائدة القياسي على الأموال الفيدرالية ثابتًا في اجتماع هذا الأسبوع. وقالت ميشيل بومان محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي «التضخم لا يزال مرتفعا للغاية، وأتوقع أنه سيكون من المناسب على الأرجح للجنة (السوق الفيدرالية المفتوحة) رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر وإبقائها عند مستوى مقيد لبعض الوقت». وأشارت إلى أن الارتفاع الإضافي المحتمل في أسعار الطاقة يمثل خطرًا خاصًا كانت تراقبه. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض، مما قد يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤدي الحظر المؤقت الذي فرضته روسيا على صادرات البنزين والديزل إلى معظم الدول إلى تشديد الإمدادات.

وقالت وكالة أنباء تاس الحكومية إن شركة ترانسنفت الروسية علقت تسليمات الديزل إلى محطتي بريمورسك ونوفوروسيسك الرئيسيتين على بحر البلطيق والبحر الأسود يوم الجمعة.

وقال محللو آر بي سي كابيتال ماركتس، في مذكرة، إن الحظر «سيجلب حالة من عدم اليقين الجديد إلى صورة إمدادات المنتجات المكررة العالمية الضيقة بالفعل واحتمال أن تسعى الدول المتأثرة إلى تقديم عطاءات للشحنات من موردين بديلين». وانخفضت أسعار البنزين بالجملة في روسيا بنسبة 10 % تقريبًا والديزل بنسبة 7.5 % يوم الجمعة في بورصة سانت بطرسبرغ التجارية الدولية. وقالت روسيا اليوم الجمعة: إنها نفذت تعليقا فوريا «مؤقتا» لصادرات البنزين والديزل إلى جميع الدول باستثناء أربع دول سوفيتية سابقة وقواعدها العسكرية في الخارج بهدف تحقيق الاستقرار في سوقها المحلية. وتسبب النقص، الذي سيجبر مشتري الوقود في روسيا على التسوق في أماكن أخرى، في ارتفاع العقود الآجلة لزيت التدفئة بنسبة 5 % تقريبًا يوم الخميس.

وسيؤدي حظر الكرملين لتصدير الوقود إلى زيادة تشديد سوق النفط. وقال الكرملين إن الحظر «مؤقت» ويهدف إلى معالجة ارتفاع أسعار الطاقة في روسيا، وانخفضت أسعار البنزين بالجملة في روسيا بنحو 10 % والديزل بنسبة 7.5 % يوم الجمعة بعد الحظر.

ويعتبر الديزل بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العالمي، حيث يلعب دورًا حاسمًا في الشحن والطيران. بينما تظل مشتقات

الديزل مثل زيت التدفئة معرضة بشكل خاص لارتفاع الأسعار في فصل الشتاء. وتعتمد ألمانيا وشمال شرق الولايات المتحدة بشكل كبير على الوقود لتدفئة المنازل.

وتعد روسيا ثاني أكبر مصدر للديزل بحرًا في العالم بعد الولايات المتحدة، وفقًا لشركة كبلر، وهي شركة لتحليل بيانات الشحن، وقبل غزوها لأوكرانيا كانت أكبر مصدر منفرد للديزل إلى الاتحاد الأوروبي. وحظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى حد كبير واردات الوقود المكرر الروسي منذ فبراير، مما أجبر موسكو على إعادة توجيه مبيعاتها إلى تركيا ودول في شمال أفريقيا وأميركا اللاتينية.

وتظل مبيعات الوقود المكرر في روسيا، وخاصة الديزل، جزءًا مهمًا من إمدادات النفط. وفي أغسطس، صدرت روسيا أكثر من 30 مليون برميل من الديزل وزيت الغاز -وهو بديل للديزل- عن طريق البحر، وفقا لشركة كبلر لتتبع شحنات النفط.

وعلى مدار الشهرين الماضيين، تعالت نبرة أسواق النفط، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 30 % منذ يونيو بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية وروسيا أنهما ستمددان تخفيضات الإنتاج والصادرات. وقد أثبتت التخفيضات فعاليتها إلى حد كبير، حيث يقدر محللو السلع الأساسية أن الأسواق العالمية قد تواجه حاليًا عجزًا يصل إلى 3 ملايين برميل يوميًا. وهذا يعني أن الارتفاع يتماشى مع أساسيات السوق، على عكس الوضع السابق حيث كانت معنويات السوق هبوطية للغاية على الرغم من العلامات المبكرة على تشديد العرض.

وتتزايد المعنويات الصعودية في أسواق النفط مع استمرار انخفاض مستويات المخزونات الأميركية بينما من المتوقع تمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير من جانب أوبك+. وقد أدى السحب المستمر من المخزونات الأميركية بما يعادل انخفاضًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال الأسابيع الخمسة الماضية إلى سوق نفط ضيقة بشكل غير عادي في الولايات المتحدة، مما أضاف ضغطًا تصاعديًا على أسعار النفط على الرغم من المشكلات الاقتصادية.

وقد أدت التوقعات واسعة النطاق بشأن قيام أوبك + بتمديد تخفيضات الإنتاج والصادرات بالإضافة إلى انتعاش نشاط التصنيع الصيني إلى زيادة المعنويات الصعودية، مع تجاوز خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال 87 دولارًا للبرميل.

إلى ذلك رفض عمال شركة شيفرون عرض الشركة، وسوف يبدون الإضراب الأسبوع المقبل. ورفض العمال في مصنعي جورجون وويتستون للغاز الطبيعي المسال التابعين لشركة شيفرون الأسترالية عرض الأجور والشروط الذي قدمته الشركة، وتحركوا بكامل قوتهم للأمام مع توقف العمل المخطط له بدءًا من 7 سبتمبر.

من جهتها أعلنت روسيا بأن تنسيق أوبك+ يسير على المسار الصحيح، إذ أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن أعضاء أوبك+ اتفقوا على المعايير الرئيسة للإنتاج خلال الأشهر المقبلة لكنهم لن يعلنوا عنها إلا الأسبوع المقبل، مما يشير إلى أن تخفيضات الرياض وموسكو ستستمر. في وقت، تأسفت شركات النفط الكبرى لأسعار طاقة الرياح الأميركية المرتفعة. وتسعى شركات النفط الأوروبية الكبرى إيكوينرز، بريتش بتروليوم، إلى زيادة بنسبة 54 % في أسعار اتفاقية الشراء لثلاث مزارع رياح أميركية مخططة، وفقا لملف تنظيمي في نيويورك ، مع تحديد الأسعار الأولية عند 108-

118 دولارا لكل ميجاوات ساعة.

وفي الأرجنتين، تعكف البلاد على زيادة إنتاج الغاز الصخري، إذ سجلت مقاطعة نيوكوين، موطن شركة الغاز الصخري في الأرجنتين، مستويات قياسية عالية من حقن الغاز هذا الشهر، تجاوزت 100 قدم مكعب في اليوم، مع افتتاح خط أنابيب غاز جديد يربط الحقول بالعاصمة بوينس آيرس مؤخرًا.

وفي الولايات المتحدة، يدفع ارتفاع أسعار الفائدة، مصانع الغاز الطبيعي المسال إلى رفع الرسوم. وقامت سلسلة من مطوري الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، وأبرزهم نكست ديكيد، مع مشروعها ريو غراندي للغاز الطبيعي المسال، بتعديل الصفقات محددة المدة الموقعة في وقت سابق وزيادة رسوم التسييل لتعكس ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف البناء.

وفي كندا، يواجه خط أنابيب شركة ترانس ماونتن تأخيرات جديدة. وأعربت الشركة، المشغلة لخط الأنابيب الذي يحمل اسمها، عن مخاوفها من احتمال تأخير تشغيلها في الربع الأول من عام 2024 لأن الحكومة الكندية لم توافق بعد على انحراف المسار في قسم يبلغ طوله 0.8 ميل.

وانتهى أول مزاد للرياح البحرية على الإطلاق في ساحل الخليج الأميركي بعرض واحد بقيمة 5.6 ملايين دولار مقابل 102480 فدانًا قبالة لويزيانا قادمًا من شركة تطوير الطاقة المتجددة الألمانية، وهو أقل عرض فائز لتأجير طاقة الرياح الفيدرالية.

وقامت شركة النفط الأميركية الكبرى شيفرون بإجلاء موظفيها من ثلاث منصات نفطية في خليج المكسيك التي سيتم إيقاف تشغيلها قريبًا -قبل إعصار إيداليا، مما أدى إلى إغلاق نحو 125000 برميل يوميًا من النفط من الطاقة الإنتاجية.

وفي روسيا، تخفي شركة غازبروم أرقام الإنتاج مع انخفاض المبيعات، إذ توقفت الشركة الرائدة في إنتاج الغاز في روسيا عن الإبلاغ عن أرقام التصدير، حيث نشرت نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2023، حيث سجلت أرباحًا صافية بقيمة 3.1 مليارات دولار، أي مجرد ربع أرباحها قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك البالغة 12 مليار دولار لنفس الفترة.

وفي اليابان، تمدد البلاد دعم النفط حتى نهاية عام 2023. ومددت وزارة التجارة والصناعة اليابانية دعم المنتجات النفطية حتى نهاية ديسمبر 2023 مع ارتفاع أسعار البنزين بالتجزئة إلى أعلى القراءات على الإطلاق هذا الأسبوع، حيث وصلت إلى 200 دولار للبرميل، مدعومة بارتفاع أسعار النفط وضعف الين.

وفي الصين، دخلت أسعار الليثيوم حالة من الفوضى، وبعد أن انخفضت بالفعل إلى النصف منذ يناير، انخفضت أسعار الليثيوم الصينية بنسبة 10 % أخرى في أغسطس، حيث انخفضت أسعار هيدروكسيد الليثيوم في الصين إلى 33500 دولار للطن المتري، أي أقل من أسعار كربونات الليثيوم، وسط ضعف الطلب على كاثودات النيكل العالية.

محللون: وصول أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل غير مستبعد .. المعنويات صعودية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار مكاسب أسعار النفط الخام، خلال الأسبوع الجاري، بعد تسجيل أرباح فصلية بنحو 30 في المائة في الربع الثالث، إضافة إلى مكاسب شهرية وأسبوعية متتالية بفعل تخفيضات إنتاج «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا.

وأوضح المحللون في تصريحات لـ «الاقتصادية»، أمس، أن الربع الثالث شهد ارتفاعا في أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنحو 20 دولارا تقريبا، لكن الاتجاه الصعودي قد لا ينتهي عند هذا الحد، لافتين إلى استمرار نمو الطلب، بينما يظل العرض محدودا وبالتالي لن يكون سعر 100 دولار للبرميل مستبعدا.

ولفتوا إلى أنه تبدو الخلفية النفطية إيجابية، حيث من المرجح أن تظل الأسعار مرتفعة نسبيا طوال الربع الرابع من العام الجاري، في ظل حرص كبار المنتجين على ضبط المعروض النفطي وضمان الاستقرار في وتيرة نمو الطلب العالمي.

ونوهوا بوجود عديد من العوامل الأساسية المؤثرة في السوق النفطية، خاصة البيانات الاقتصادية الواردة من الصين والولايات المتحدة، وأيضا تقارير المنظمات والبلدان الرئيسة المنتجة للنفط، وهو ما يتطلب مزيدا من المراقبة من كثب لقياس بعض التحيز الاتجاهي قصير المدى بشأن أسعار النفط الخام، مشددين على حالة الحذر التي تحيط بالسوق النفطية مع دخولنا الربع الرابع، وفي ظل تداول أسعار النفط الخام عند هذه المستويات القصوى، حيث تراجع السوق أحدث بيانات العرض والطلب والمخزونات النفطية.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش إيه لخدمات الطاقة «إن الاتجاه الصعودي لأسعار النفط الخام مرشح لمزيد من الاستمرار، ولا سيما أن أسعار النفط سجلت أعلى مستوياتها منذ أكثر من عام وسط قلق السوق بشأن الآثار المحتملة لتخفيضات الإنتاج المستمرة في الاقتصاد العالمي الذي يكافح مبدئيا للخروج من أحدث صدمة تضخمية».

ولفت إلى أن توقعات وصول سعر النفط إلى 100 دولار قوية وتهيمن على معنويات السوق حاليا مرة أخرى.

أما داماير تسبرات، مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، فيرى أن السوق تترقب هذا الأسبوع اجتماع لجنة المراقبة الوزارية في تحالف «أوبك+»، الأربعاء المقبل، لمناقشة تخفيضات الإنتاج المخطط لها، ومن المتوقع أن تؤدي التخفيضات الحالية من المجموعة إلى جانب التخفيضات الطوعية الإضافية من المنتجين الرئيسين إلى إخراج 1.3 مليون برميل يوميا من السوق حتى نهاية هذا العام على الأقل.

ونوه باستمرار ضيق العرض، حيث يظهر تقرير أن المخزونات في مركز تخزين رئيس في الولايات المتحدة سجلت أدنى مستوياتها منذ يوليو الماضي، لافتا إلى أن مخزونات كوشينج في ولاية أوكلاهوما انخفضت بشكل كبير بسبب قوة الصادرات وزيادة أنشطة التكرير.

بدوره، يتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، مع أن جزءا كبيرا من قوة أسعار النفط

الحالية يقوم على توقعات بأن الاقتصادات الكبرى ستواصل التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد، كما أن هناك دلائل تشير إلى أن أسعار الفائدة المرتفعة بدأت تدخل حيز التنفيذ، مرجحا أن تكاليف الاقتراض ستظل مرتفعة لفترة أطول، وهو ما سيؤدي إلى كبح النشاط الاقتصادي.

ورجح أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تقييد الطلب على النفط الخام مستقبلا، لكن في الوقت الحالي تظل السوق تركز بشكل مباشر على قيود العرض التي ينفذها بنجاح والتزام واسع تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا حتى نهاية العام الجاري مع احتمال تمديده لفترة أخرى في العام الجديد.

وتشير أرفي ناهار، مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، إلى أن تخفيضات الإنتاج النفطي الطوعية الإضافية بقيادة السعودية منذ يوليو الماضي لم تتفاعل معها السوق بشكل فوري، حيث كان تركيز السوق في الفترة الماضية على الطلب في الصين والولايات المتحدة، لكن التأثيرات اختلفت حاليا، خاصة بعد إعلان السعودية وروسيا تمديد تخفيضاتهما المشتركة لمدة ثلاثة أشهر، موضحة أن العرض أصبح محدودا بالفعل بسبب الطلب القوي الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلل في توازن السوق.

واشارت إلى أن استجابة النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة لارتفاع الأسعار وتخفيضات الإنتاج في «أوبك+» كانت محدودة، حيث يميل النفط الصخري إلى نهج جديد أكثر انضباطا في نمو الإنتاج ويأخذه ببطء بدلا من التسرع في إضافة منصات في كل مرة يرتفع فيها سعر خام غرب تكساس الوسيط، وإضافة إلى ذلك يعاني الإنتاج الأمريكي تضخما كبيرا في التكاليف، حيث من المتوقع أن يستمر في العام المقبل أيضا.

من ناحية أخرى، وفيما يخص أسعار النفط الخام في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط، الجمعة، عند التسوية بسبب مخاوف تتعلق بالاقتصاد الكلي وجني الأرباح، لكنها ارتفعت نحو 30 في المائة، خلال الربع الثالث، إذ تسببت تخفيضات الإنتاج الطوعية لتحالف «أوبك+» في الضغط على إمدادات النفط الخام العالمية. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر التي حل أجلها، الجمعة، سبعة سنتات إلى 95.31 دولار للبرميل عند التسوية، وارتفع نحو 2.2 في المائة خلال الأسبوع، وحقق مكاسب شهرية بنسبة 9.7 في المائة، كما حقق مكاسب فصلية بنسبة 27.3 في المائة خلال الربع الثالث. ونزلت العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر 90 سنتا إلى 92.20 دولار للبرميل. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 92 سنتا إلى 90.97 دولار للبرميل، مرتفعا 0.8 في المائة خلال الأسبوع، ومحققا مكاسب بنسبة 8.6 في المائة في سبتمبر، ومكاسب بنسبة 28.5 في المائة خلال الربع الثالث. ومع اقتراب العقود الآجلة للنفط من 100 دولار للبرميل، حصد كثير من المستثمرين أرباحا خلال موجة الصعود نظرا لمخاوف الاقتصاد الكلي المستمرة. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أنه في يوليو نما إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى أعلى مستوياته منذ نوفمبر 2019. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت 89.85 دولار للبرميل في الربع الأخير من العام، و86.45 دولار للبرميل في 2024، وفقا لاستطلاع أجرته «رويترز» لآراء 42 خبيرا اقتصاديا ونشرته يوم الجمعة. من ناحية أخرى، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار سبع منصات هذا الأسبوع، بعد انخفاضه 11 منصة الأسبوع الماضي إلى مستوى منخفض لم يشهده منذ فبراير 2022. وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 623 منصة هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام، قدر التقرير خسارة 156 منصة حفر نشطة، إذ جاء عدد منصات الحفر هذا الأسبوع أقل بـ452 منصة من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء.

ونوه بانخفاض عدد منصات النفط بمقدار خمس منصات هذا الأسبوع إلى 502، بانخفاض 119 حتى الآن في عام 2023، كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار اثنتين هذا الأسبوع إلى 116، بخسارة 40 منصة للغاز النشط منذ بداية

العام، بينما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأشار إلى انخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار خمس منصات هذا الأسبوع، وهو الأسبوع الثاني على التوالي الذي ينخفض فيه هذا الحجم، و32 منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي، بينما بقي عدد منصات الحفر في Eagle Ford على حاله، وهو أقل بـ23 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي. وأضاف أن «مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بقيت عند 12.9 مليون برميل يوميا، وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة، ولا تزال عند أعلى مستوى إنتاج منذ عام 2019.

ونوه التقرير بارتفاع مستويات الإنتاج الآن بمقدار 900 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي، كما نشرت إدارة معلومات الطاقة أيضا بيانات شهرية، يوم الجمعة، أظهرت ارتفاع متوسط الإنتاج في يوليو بشكل طفيف إلى 12991 مليون برميل يوميا، مقارنة بـ12900 مليون برميل يوميا في يونيو.

هولندا توقف أكبر حقل غاز في أوروبا .. الزلازل تزداد شدتها الاقتصادية

أوقفت هولندا الإنتاج في حقل جرونينجن الضخم الواقع في شمال البلاد، وهو أكبر حقل للغاز في أوروبا، بعد أن تعرضت المنطقة المحيطة به طوال أعوام لزلازل تزداد شدتها.

لكن السلطات ستبقي على 11 وحدة مفتوحة لعام آخر في حال كان الشتاء قارسا، على أن تغلقها بشكل نهائي بعد ذلك، على خلفية التوترات الجيوسياسية المستمرة، وفقا لـ»الفرنسية».

رغم أن أعمال استخراج الغاز من الحقل توقفت في الأعوام الماضية لكن الحكومة الهولندية أبقت الموقع قيد العمل بسبب حالة عدم اليقين بشأن الطاقة العالمية التي أثارتها الحرب الروسية في أوكرانيا في فبراير 2022.

وقال جان ويجبولدوس، رئيس مجلس الغاز في جرونينجن، وهي جمعية محلية تقوم بحملات لمساعدة ضحايا الزلزال، «يعاني كثير من الناس في المنطقة مشكلات نفسية بسبب استخراج الغاز، وجد عديد منهم أنفسهم أمام مأزق قانوني وفني فيما يتعلق بالتعويضات».

وفي فبراير، اتهم تقرير لجنة برلمانية السلطات الهولندية بأنها «لم تول أي اهتمام بالمخاطر على المدى البعيد»، مؤكدا أنه يقع على عاتق الحكومة تصحيح الوضع.

وعلى مدى أكثر من عقدين، اشتكى سكان يقيمون قرب الموقع من الزلازل التي نسبت بشكل مباشر إلى عمليات الحفر. تم ترميم أو إعادة بناء عديد من المنازل في منطقة جرونينجن، وألحقت بها هياكل مقاومة للزلازل.

تم استخراج نحو 2.3 مليار متر مكعب من الحقل. وبين عامي 1963 و2020، بلغت أرباح استخراج الغاز من جرونينجن نحو 429 مليار يورو، ذهب 85 في المائة منها إلى خزائن الدولة، وفقا لشركة شل.

والجمعة، نقلت وكالة الأنباء الهولندية عن مارك روته، رئيس الوزراء المستقيل، خلال زيارته المنطقة، قوله «إن عشرات الآلاف من الأطفال في وضع صعب.. إن الأمر مروع».

تركيا ترفع أسعار الغاز للشركات ومنتجي الكهرباء .. ضغوط تضخمية الاقتصادية

رفعت تركيا أسعار الغاز الطبيعي للشركات ومنتجي الكهرباء، ما زاد من الضغوط التضخمية التي أجبرت البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة بشكل حاد.

وأفادت وكالة «بلومبيرج» للأنباء، بأن الإعلان الخاص بشركة بوتاس للغاز التي تديرها الدولة، الذي صدر في وقت متأخر من البارحة الأولى، يتضمن الصناعات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة.

يأتي ذلك بعد إعلان زيادة 20 في المائة، في أسعار الكهرباء للمستهلكين الصناعيين، التي دخلت حيز التنفيذ أمس.

من ناحية أخرى، رفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة بواقع 2150 نقطة أساس، في أربعة اجتماعات متتالية، لنسبة تصل إلى 30 في المائة.

وتسارع معدل التضخم السنوي ليصل إلى 59 في المائة في أغسطس، مع زيادة شهرية 9.1 في المائة، مدفوعا بانخفاض قيمة الليرة وزيادة الضرائب.

وتسير تركيا بخطوات سريعة لتحقيق استراتيجيتها الهادفة لتكون ممرا لعبور الطاقة، من خلال توقيع صفقات لتصدير الغاز الطبيعي إلى الدولة الأوروبية المجاورة، مستعينة في ذلك بشبكة الخطوط التي تمتلكها.

وأصبحت رومانيا رابع دول أوروبية توقع صفقات لاستيراد الغاز من أنقرة، بعد اليونان وبلغاريا والمجر، وفق البيانات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الإطار، أعلنت شركة خطوط أنابيب النفط التركية «بوتاش»، الأربعاء 27 سبتمبر (2023)، توقيع «اتفاقية مهمة» مع شركة «أو إم في بتروم»، إحدى أكبر شركات الطاقة في المنطقة.

وقالت الشركة التركية، إن الاتفاقية تتيح إمداد رومانيا بما يصل إلى أربعة ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا عبر خطوط أنابيب مخصصة لذلك.

وأشارت إلى أن تصدير الغاز الطبيعي بدأ في الأول من أكتوبر 2023، في إطار اتفاقية تنتهي مدتها في 31 مارس 2025.

تأمل شركة بوتاس أن تصبح من بين أفضل عشر شركات مصدرة في تركيا خلال ثلاثة أعوام، لذلك تسعى إلى إبرام صفقات تصدير جديدة من خلال المفاوضات مع الدول والشركات الأخرى.

واتفقت الشركة التركية مع نظيرتها الرومانية أيضا على تطوير التعاون في مجالات النقل والتخزين والإنتاج وتقنيات الطاقة الخضراء، إضافة إلى تجارة الغاز الطبيعي.

صادرات نفط العراق تبلغ 3.4 مليون برميل يومياً في سبتمبر

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة النفط العراقية (الأحد)، أن صادرات البلاد من النفط الخام بلغت 103 ملايين و143 ألفاً و199 برميلاً، بمتوسط 3.4 مليون برميل يومياً، بإيرادات قدرها نحو 9.5 مليار دولار في شهر سبتمبر (أيلول) الماضي.

وقالت الوزارة، في بيان نقلاً عن بيانات شركة تسويق النفط العراقية «سومو»، إن معدل التصدير بلغ 3 ملايين و438 ألف برميل يومياً في سبتمبر، بمتوسط سعر قدره 92.05 دولار.

وأضافت أن مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر سبتمبر الماضي كانت من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق وإلى الأردن.

ولا تزال صادرات العراق النفطية من حقول كردستان وكركوك عبر ميناء جيهان التركي متوقفة منذ أواخر شهر مارس (آذار) الماضي بقرار من السلطات التركية بعد أن ألزم قرار، من المحكمة الدولية في باريس، بحصر صادرات العراق النفطية من حقول كردستان وكركوك بشركة تسويق النفط العراقية «سومو».

في الأثناء، طالب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، (الأحد)، وزارة النفط بدعوة الشركات المتخصصة في مجال تشييد المصافي للاستثمار في العراق، مؤكداً ضرورة إكمال مشروعات التوسعة والصيانة للموانئ النفطية العراقية، ومجمعات التخزين في أنحاء البلاد.

وشدد السوداني، خلال اجتماع لمتابعة مشروعات وخطط تطوير القطاع النفطي، على أهمية إنجاز مشروعات الغاز، والتوسع في استثمار الحقول العراقية المنتجة للغاز الطبيعي؛ لتزويد محطات الكهرباء والمصانع المنتجة للأسمدة باحتياجاتها من الغاز.

وقال السوداني، إن «من الضروري استكمال مشروعات المصافي النفطية في أسرع وقت ممكن من أجل الوصول للاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية والوقود».

كانت وزارة النفط العراقية أعلنت، الأسبوع الماضي، رفع الطاقة الإنتاجية لمصفاة كربلاء إلى 140 ألف برميل يومياً.

مستشار وزير الطاقة: رؤية 2030 تقلل الاعتماد على النفط

المدينة

أكد مستشار سمو وزير الطاقة الدكتور إبراهيم المهنا، أن رؤية المملكة 2030 التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أسهمت في تقليل الاعتماد على النفط، والتوسع في استخدامات الطاقة النظيفة. وأشار إلى 7 أزمات تعرض لها سوق النفط خلال 40 عامًا، أحدثها الأزمة القوية الأخيرة خلال جائحة كورونا، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل للمساهمة في ضبط السوق العالمي، بوصفها من أكثر دول العالم تأثرًا بوضع أسعار البترول. وأبان أن هناك نظرية دولية تتوقع انخفاض الطلب على النفط خلال العقود الثلاثة المقبلة، يقابلها نظرية تتوقع زيادة الطلب باستمرار، وهو يعتقد بصواب ومصداقية النظرية الثانية.

جاء ذلك، خلال استضافته في ندوة حوارية بمعرض الرياض الدولي للكتاب 2023، متناولاً كتابه «قادة النفط» أدارها الإعلامي ياسر المسفر، بحضور الأمير تركي الفيصل رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ووصف المهنا، تخصيص جزء من شركة أرامكو السعودية بالقرار الصائب، مشيدًا بقدرة سمو وزير الطاقة ونجاحه في إدارة ملف صناعة النفط بالمملكة، والتعامل الإيجابي مع منظمة «أوبك» والدول البترولية، وخططه الإستراتيجية لتطوير مجالات عمل الوزارة. وعن كتابه، قال المستشار المهنا: «استغرق إعداد مادة الكتاب قرابة 4 سنوات، لتضمين العديد من الأحداث التي مرت على العالم، من خلال قصة سردتها في كل فصل، وتم تنقيحها ومراجعتها من قبل جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن الكتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشره بالعربية قريباً. وأضاف أن الأمير سعود الفيصل - رحمه الله - كان مهتماً بصناعة البترول، وصاحب قرارات مؤثرة في هذا المجال، ومنها ما بعد أزمة جاكرتا وانهيار الأسعار، وكذلك محاضراته في عدد من الجامعات الأمريكية والأوروبية.

استمرار الطلب المرتفع على النفط.

التحول للطاقة المتجددة يجب أن يكون مدروساً.

وكالة الطاقة الدولية مؤدلجة سياسياً.

خفض الإنتاج لدعم استقرار السوق النفطية.

السوق بحاجة إلى المزيد من الاكتشافات والتنقيب.

رؤية المملكة لسوق النفط.

المناخ يطغى على مناقشات أكبر تجمع نفطي في الشرق الأوسط

اقتصاد الشرق

لن يكون النفط على رأس جدول أعمال أكبر مؤتمر للطاقة في الشرق الأوسط خلال الأسبوع الجاري كما جرت العادة دائماً.

يجتمع وزراء ورؤساء شركات أعمال في معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك»، وهو تجمع سنوي كان الاستثمار في النفط وإنتاجه وأسواقه من الموضوعات المهيمنة عبر تاريخه الطويل. لكن هذه المرة، من المحتمل أن يقفز المناخ إلى الصدارة.

«إزالة الكربون أسرع معاً»

ينعقد المؤتمر هذا العام تحت شعار «إزالة الكربون أسرع معاً»، وقبل شهرين فقط من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28)، الذي تستضيفه الإمارات أيضاً . ودور الدولة الخليجية كمضيف يضعها أمام معادلة تحقيق توازن صعب، بين مواصلة خططها الطموحة لزيادة إنتاج النفط من جهة، وحشد البلدان حول خطط عالية شاملة لخفض الانبعاثات من جهة أخرى.

ربما يظهر هذا التعارض في القمة. فالآلاف من ممثلي قطاع النفط سيشاركون في الحدث، في وقت ترتفع فيه أسعار الخام نحو 100 دولار للبرميل، وتقلّص «أوبك» الإمدادات، فيما يبلغ الطلب مستويات قياسية، وتجتاح مخاوف التضخم العالم. ولكن، كل ذلك يحدث في ظل عملية التحول في قطاع الطاقة، ودور صناعة النفط فيها.

قال إد بيل، مدير اقتصاديات السوق في بنك «الإمارات دبي الوطني» في دبي، إن المنتجين الآن «يريدون المشاركة في النقاش بخصوص التحول في مجال الطاقة». وأضاف أنه مع ذلك؛ «سيؤكدون على الحاجة إلى إمدادات موثوقة، وأن مصادر الطاقة المتجددة لا يمكنها أداء هذه المهمة بمفردها».

السعي الحثيث لتأمين احتياجات الطاقة وسط حرب روسيا في أوكرانيا، عزز من ثقة شركات الوقود الأحفوري. وعلى الرغم من أن حضورها المؤتمرات المناخية الأخيرة يظهر أنها أكثر ارتياحاً من ذي قبل إزاء الحديث عن التحول إلى الطاقة النظيفة؛ فإن أفكارها للحد من الانبعاثات -وعلى الأخص، احتجاز الكربون وتخزينه- لا تشمل بالضرورة خفض الإنتاج.

«اختطاف» مؤتمرات المناخ

لذا؛ فإن هناك قلقاً من أن هؤلاء المديرين التنفيذيين يشاركون في تجمعات المناخ فعلياً للدفع بجدول أعمالهم، وهو ما يصل إلى حد «اختطاف» هذه التجمعات. كان هناك انتقاد واسع النطاق لتعيين سلطان الجابر، رئيس شركة «بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك)، رئيساً لقمة «كوب28. تستثمر «أدنوك» مليارات الدولارات لزيادة طاقة إنتاج النفط، على

الرغم من أن الجابر شدّد على أنه «يركّز بشدة» على خفض الانبعاثات.

تقع صناعة النفط في القلب من نقاش التحول في مجال الطاقة. فقد اتسعت رقعة الانقسام بين الشركات ونشطاء البيئة في الأشهر القليلة الماضية، إذ قلصت شركات الوقود الأحفوري طموحاتها تجاه مصادر الطاقة المتجددة، وقالت إنها تخصص حصة أكبر من الإنفاق على النفط والغاز.

سيستمع المستثمرون ونشطاء المناخ بعناية خلال مؤتمر «أديبك» إلى الرؤساء التنفيذيين في «شل» و«توتال إنرجيز» وغيرهم أثناء حديثهم عن خططهم الخاصة بخفض صافي الانبعاثات إلى الصفر.

ولن يكون هذا المؤتمر أول منتدى نفطي يكون فيه التحول في مجال الطاقة محوراً رئيسياً. ففي مؤتمر البترول العالمي في كالغاري بكندا الشهر الماضي، عبّر رئيسا «أرامكو السعودية» و«إكسون موبيل» عن دعمهما للتحول العالمي إلى الطاقة النظيفة، لكنه تحوّل يواصل النفط لعب الدور الرئيسي فيه لعقود مقبلة.

«أدنوك» تضاعف خطة إزالة الكربون إلى 10 ملايين طن سنوياً بحلول 2030

اقتصاد الشرق

تخطط أكبر شركة منتجة للنفط في الإمارات، لمضاعفة هدفها لاحتجاز الكربون، حيث تعمل نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية، وتتطلع إلى تعزيز قدراتها الخضراء قبل انطلاق قمة الأمم المتحدة للمناخ «كوب 28».
تخطط شركة «بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) لالتقاط 10 ملايين طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2030، ارتفاعاً من الهدف السابق البالغ 5 ملايين طن، وفقاً لبيان.

اعتمدت اللجنة التنفيذية لـ«أدنوك»، برئاسة ولي عهد أبوظبي الشيخ خالد بن محمد زايد آل نهيان، الخطة كجزء من استراتيجية الشركة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية من عملياتها بحلول عام 2045.

يأتي ذلك في الوقت الذي من المقرر أن تستضيف الإمارات، وهي أول دولة خليجية تعلن هدفاً للوصول إلى صافي انبعاثات كربون صفرية بحلول عام 2050، مؤتمر المناخ الرئيسي للأمم المتحدة، الذي تنطلق أعماله في أواخر نوفمبر المقبل.

واجهت الإمارات، وهي واحدة من أكبر المنتجين في منظمة «أوبك»، انتقادات بسبب خططها لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط بنحو 20% إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027، ولتعيينها الرئيس التنفيذي لشركة «أدنوك» سلطان الجابر رئيساً لـ«كوب 28».

المشروع الثاني لاحتجاز الكربون
رغم هدف «أدنوك» الطموح لاحتجاز الكربون، فإن ذلك يحول دون وصول جزء بسيط من انبعاثاتها إلى الغلاف الجوي. إذ تنتج الشركة 24 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً في عمليات التنقيب وإنتاج النفط والغاز. كذلك فإن حسابات «أدنوك» لا تغطي الانبعاثات الصادرة عن عملائها خلال حرق النفط والغاز الذي تنتجه.

أعلنت الشركة في سبتمبر الماضي عن مشروعها الثاني لاحتجاز الكربون، والذي سيحجب ثاني أكسيد الكربون من الانبعاث إلى الغلاف الجوي في منشأة معالجة الغاز الطبيعي في «حبشان» وضخه في آبار النفط الخام، حيث سيُستخدم من أجل زيادة الإنتاج في عملية تعرف باسم الاستخلاص المعزز للنفط.

بمجرد استكمال هذا المشروع سيؤدي إلى رفع قدرة «أدنوك» على احتجاز الكربون إلى 2.3 مليون طن سنوياً.

لدى الشركة أيضاً مشروع أصغر حجماً لنقل انبعاثات الكربون من مصنع للصلب وحقن الغاز في حقل نفطي.

«أديبك» يبحث المناخ

تستكشف «أدنوك» مصادر أخرى لثاني أكسيد الكربون في أبوظبي يمكن التقاطها وإعادة استخدامها أو تخزينها بشكل دائم، حسبما صرح مصبح الكعبي، الرئيس التنفيذي لقطاع الحلول منخفضة الكربون والنمو الدولي في «أدنوك»، خلال مقابلة في الشهر الماضي.

تنظم الشركة هذا الأسبوع مؤتمرها السنوي الرئيسي للبترول «أديبك»، والذي يُرجح أن يكون هذا العام حافلاً بمناقشات حول المناخ إلى حد كبير. غالباً ما تعلن «أدنوك» عن منح عقود لمشاريعها الجارية خلال انعقاد «أديبك».

أنس الحجي: سياسات تغير المناخ قد تقتل الناس.. أوروبا نموذجًا

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن سياسات تغير المناخ قد تؤدي إلى مقتل الناس، وهو ما حدث في أوروبا بالفعل، مؤكدًا أنها لا تخضع للنقاش بشأن ما إذا كانت حقيقة أم لا.

وأوضح الحجي، في حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمساحات منصة «إكس»، بعنوان «التراجع عن سياسات التغير المناخي وأثره في زيادة الطلب على النفط والغاز»، أنه نادرًا ما ينتقل أحد المؤيدين لهذه السياسات إلى صف المعارضين.

وأضاف: «نحن نعارض بشدة السياسات المتطرفة باسم تغير المناخ، والتي أدت إلى أزمات عديدة حول العالم، منها أزمة الطاقة في أوروبا كما نراها الآن، والتي أدت إلى تراجع الحكومات عن سياساتها التي كانت قد أعلنتها في السابق».

واقعية سياسات تغير المناخ

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي: «الموضوع أننا لا نريد أن تنجرف البلاد العربية وراء أوروبا انجرافًا أعمى فيما يتعلق بسياسات تغير المناخ، إذ إن النتائج في أوروبا والحقائق واضحة تمامًا، وأوضح بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة».

وأضاف: «عند الحديث عن سياسات تغير المناخ، فإنهم يريدون بناء الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والاعتماد على الوقود الحيوي بدلًا من الديزل والبنزين، إذ إنه من المعروف أن هناك شيئًا اسمه الديزل الحيوي أو الوقود الحيوي، في مقابل ما نستعمله الآن من الديزل والبنزين الذي نسميه المعدني».

ولفت إلى أن الديزل المعدني مقصود به الديزل الذي يُستَعمَل الآن عالميًا، إذ إنه تاريخيًا كان العرب يعدّون النفط نوعًا من المعادن، ولكن في صورة سائلة، لذلك فإنه عند وصف الديزل بأنه معدني، فالهدف هو تمييزه عن الديزل الحيوي.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أنه بالنظر إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح -وهما من أساسيات سياسات تغير المناخ- يتضح أنها كلها تعتمد على الطقس، ولكن الأزمة أن التغيرات المناخية تؤدي إلى تغير الطقس، ومؤيدو هذه السياسات يقولون بأنفسهم، إن القادم أسوأ، ومن ثم فإن تغيرات الطقس أكبر.

وتابع: «إذن، لماذا ترهن البشرية بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي، وكلها تعتمد على الطقس الذي تقول بنفسك، إنه سيتغير بشكل كبير بسبب تغير المناخ؟ فهذا أول تعارض».
الأمر الآخر، وفق الحجي، هو أنه بالنظر إلى تاريخ البشرية وأنواع الطاقة التي استعملتها -وهنا نقول دون أي تحفّظ، إن تاريخ البشرية هو تاريخ طاقة- نجد أن التحسّن الدائم بسبب التعلم كان باتجاه طاقة أكثر كثافة يمكن نقلها بكميات صغيرة، لأنها كثيفة، فتعطي طاقة أكبر.

وأشار إلى أن هناك إمكان النقل من جهة، وهناك الكثافة من جهة أخرى، إذ إن البشرية لم تصل إلى النفط وانتشاره بهدف الشكل بمؤامرة أو اتفاق دولي على استعمال النفط، بل إن الأمر حدث بشكل طبيعي بسبب كثافة الطاقة فيهما وإمكان نقلهما وكذلك إمكان التقسيم.

وأردف: «إمكان التقسيم مهم جدًا، لأن بعض مصادر الطاقة قد لا يمكن نقلها أو تجزئتها، بينما يمكن الحصول على كمية صغيرة جدًا أو كمية كبيرة من النفط، وهذا أمر مهم بالنسبة إلى كثافة الطاقة».

كثافة النفط والغاز والطاقة النووية
قارن خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي بين كثافة الطاقة الخاصة بالنفط والغاز والطاقة المولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من المصادر المتجددة التي ينادي بها دعاة تغير المناخ، مؤكدًا وجود فروقات ضخمة.

ولفت إلى أن هناك ما هو أفضل من النفط والغاز، وهو الطاقة النووية، ولكن مشروعات الطاقة النووية فيها مشكلتان، الأولى أنها تتطلب رأس مال كبيرًا، والثانية أنها موضوع سياسي خطير، مضيفًا: «بين السياسية والاقتصاد والبحث عمّن يمول هذه المشروعات أصبحت الأمور صعبة، خاصة بالنسبة إلى الدول النامية».

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، دائمًا ما تتحرك البشرية باتجاه المصدر الأكثر كثافة، والذي يمكن تجزئته ونقله، وبالنظر إلى سياسات تغير المناخ، يتضح أنها تركّز على أشياء أقلّ كثافة، ولا يمكن نقلها إلّا على شكل كهرباء.

وأوضح أن نقل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على شكل كهرباء يؤدي إلى إهدار ضخم، مضيفًا: «أنا أتكلم بشكل مبسّط لتوضيح المشكلة، ولماذا نحاول تحجيم هذه السياسات قبل حصول الكارثة الكبرى؟ فنحن لسنا ضد الطاقة الشمسية أو طاقة الهواء، ولسنا ضد الوقود الحيوي أو السيارات الكهربائية».

وتابع: «نحن في حاجة إلى كل مصادر الطاقة، بسبب الزيادة الضخمة في استهلاك الطاقة مستقبلًا، ونحتاج إلى كل التقنيات لترشيد الاستهلاك، وكل تقنيات المواصلات، بما فيها السيارات الكهربائية والهيدروجينية وغيرها، فما لا نريده هو السياسات المتطرفة التي تؤدي إلى أزمات كبيرة، تؤدي بدورها إلى تضخم وأزمات اقتصادية، ومن ثم انقطاع في التيار الكهربائي، ومقتل الناس».

وأضاف: «عندما أقول مقتل الناس، أتحدث عن حقيقة أن أزمة الطاقة الأوروبية، خلال الشتاء الماضي، مات فيها عدد

أكبر ممن ماتوا في أوروبا بسبب جائحة كورونا، وعدد أكبر ممن قتلوا في الحرب الروسية الأوكرانية، وكل هذا بسبب أزمة الطاقة، لذلك فإن محاولات تحجيم سياسات تغير المناخ سببها أن أثرها سيئ بالفعل».

الطاقة الشمسية في السعودية تترقب 1500 ميغاواط من الكهرباء النظيفة

حياة حسين

الطاقة

يستعد قطاع الطاقة الشمسية في السعودية لإضافة 1500 ميغاواط من الكهرباء النظيفة إلى المملكة من مشروع جديد؛ عقب اختيار قائمة قصيرة من الشركات المتقدمة لتنفيذه، في الجولة الرابعة من المناقصة الخاصة بتلك المشروعات.

وفي إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي اطّلعت منصة الطاقة المتخصصة على تفاصيله، طرحت المملكة 4 جولات من مناقصة الطاقة الشمسية، جذبت 15 شركة محلية وعالمية، واختارت منها 5 في القائمة القصيرة.

وتستحوذ الطاقة الشمسية في السعودية على اهتمام السلطات، ونجحت في جذب مستثمرين عالميين للقطاع، حسبما ذكر موقع «إنجينيرينغ نيوز ريكورد».

وفي شهر يونيو/حزيران الماضي، أعلنت شركة تويوتا تسوشو اليابانية (Toyota Tsusho) خطةً لبناء محطة طاقة شمسية بتكلفة 100 مليون دولار في المملكة، بالتعاون مع شركة توتال إنرجي الفرنسية (TotalEnergies).

وأعلنت تويوتا بدء تنفيذ المشروع بعد نجاحها مع الشركاء في توفير التمويل اللازم بقرض مشترك من بنك الرياض والشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب»، وفق بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، حينها.

وتبلغ قدرة توليد محطة الطاقة الشمسية في السعودية، التي تنفّذها الشركتان 119 ميغاواط، ووقّعتا اتفاقية تجارية لبيع الكهرباء المُولدة مع الشركة السعودية لشراء الطاقة (Saudi Power Procurement Co).

زيادة القدرة إلى 11 غيغاواط

قالت الشركة السعودية لشراء الطاقة، إن مشروع الطاقة الشمسية الجديد، الذي اختارت السلطات مجموعة من الشركات المتنافسة على تنفيذه في قائمة قصيرة، سيرفع قدرة المشروعات التي أرستها المملكة على الشركات، في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، إلى 11 غيغاواط.

وتبلغ قدرة توليد الكهرباء بمشروع الطاقة الشمسية في السعودية، والذي أعلن قائمة الشركات القصيرة، التي ستختار السلطات من بينها الشركة التي تنفّذه، 1500 ميغاواط، وتكلفته الاستثمارية مليار دولار.

وتقوم الشركة السعودية بشراء الطاقة، وتدير مناقصات المشروعات وتطوير مشروعات الطاقة المتجددة.

ولن تستطيع الشركة إعلان القائمة القصيرة من الشركات المؤهلة لتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية في السعودية، قبل إخطارها بذلك.

وطرحت الشركة السعودية لشراء الطاقة المشروع في ديسمبر/كانون الأول من 2022، وسيكون مملوكًا بالكامل للشركات الفائزة، ويمتد عقد شراء الكهرباء مع الحكومة إلى 25 عامًا.

وأبرمت الشركة عقودًا مع الشركات المحلية والعالمية الفائزة بـ 4 مشروعات لتوليد الطاقة الشمسية في السعودية، في الجولات الـ3 الماضية من المناقصة، والتي تبلغ قدراتها مجتمعة 1200 ميغاواط.

ومن بين هذه التعاقدات، ما أعلنته شركة تويوتا تسوشو اليابانية، بالتعاون مع توتال إنرجي الفرنسية، في منتصف 2023، عن تنفيذ مشروع لتوليد الطاقة الشمسية في السعودية باستمارات قيمتها 100 مليار دولار أميركي.

ويتوقع التحالف المنفّذ لمحطة الطاقة الشمسية في السعودية بدء التشغيل التجاري للمشروع في مارس/آذار 2025.
وأبرمت السلطات تعاقدات مع شركات أخرى مثل أكوا باور السعودية (ACWA Power).

المزيج الوطني
تخطط المملكة العربية السعودية للوصول إلى 50% من الطاقة المتجددة بمزيج الكهرباء الوطني بحلول عام 2030، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت السلطات قد اختارت تحالفًا من 3 شركات صينية مستقلة، بقيادة جينكو باور (Jinko Power)، في القائمة القصيرة لمشروع طاقة شمسية آخر في مدينة طبرجل بمحافظة الجوف، الذي يقع على بعد 200 كيلومتر غرب العاصمة (الرياض)، وتبلغ قدرته 400 ميغاواط.

ويضم التحالف الصيني -أيضًا- كلًا من صن غلار هولدينغ (Sun Glare Holding) وصن لايت إنرجي هولدينغ (Sunlight Energy Holding)، إذ حدد التحالف سعر الكيلوواط/ساعة من الكهرباء المولدة من المشروع بنحو 1.7 سنتًا أميركيًا.

كما ضمت القائمة القصيرة لهذا المشروع تحالفًا آخر يشمل شركة أبوظبي لطاقة المستقبل، المعروفة باسم مصدر الإماراتية (UAE-based Abu Dhabi Future Energy Co (Masdar))، وإي دي إف رينيوابلز إس إيه الفرنسية (EDF Renouvelables SA)، إضافة إلى نسمة السعودية (Nesma)، وحدد الشركاء 1.9 سنتًا أميركيًا لكل كيلوواط/ساعة.

وكانت الشركتان الصينية والإماراتية (جينكو باور ومصدر) ضمن القائمة القصيرة المؤهلة لتنفيذ مشروع ثالث لتوليد الطاقة الشمسية في السعودية؛ في منطقة الحناكية، على بعد 577 كيلومترًا غرب العاصمة (الرياض)، وبقدرة 1100 ميغاواط.

وقدّمت شركة مصدر الإماراتية أقلّ سعر للكيلوواط/ساعة، وهو 1.68 سنتًا أميركيًا، بينما قدّم تحالف جينكو باور الصينية عرضًا بسعر 1.71 سنتًا أميركيًا.

أخبار اقتصادية

إجراءات استباقية في ميزانية 2024 تقي السعودية من الصدمات الاقتصادية الخارجية

الرياض: بندر مسلم

الشرق الأوسط

اتخذت السعودية إجراءات استباقية لتعزيز قدرة اقتصادها على مواجهة التحديات والتطورات، وضمان الاستدامة المالية، وهو ما عكسته الأرقام الواردة في البيان التمهيدي لميزانية عام 2024، التي تستهدف من خلالها المملكة إيرادات بقيمة 1.1 تريليون ريال (312 مليار دولار)، مقابل نفقات بحوالي 1.2 تريليون ريال (333 مليار دولار)، وبعجز محدود بقيمة 79 مليار ريال (21 مليار دولار) أي ما يمثل 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعد القطاع غير النفطي دافعاً أساسياً في النمو الاقتصادي في المملكة، والذي يعكس نجاح المملكة في عملية التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط، وهو أحد أبرز مستهدفات «رؤية 2030».

وتتوقع وزارة المالية في بيان لها أن تنمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.9 في المائة خلال العام الحالي، علماً بأن هذه النسبة وصلت إلى 6.1 في المائة في الربع الثاني من العام الحالي.

وكان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، نوّه في مقابلة أجراها مؤخراً مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية، بتطور مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، الذي ساعد على تحقيق الاقتصاد السعودي أعلى معدل نمو في 2022 بين دول «مجموعة العشرين»، كما سجل هذا القطاع ثاني أعلى معدل نمو في 2023 ضمن المجموعة أيضاً. وقال إن ذلك «يشكّل تنافساً بيننا وبين الهند، وهو تنافس جيد».

كما أعلن صندوق النقد الدولي، في الأسبوع الماضي، أن الاقتصاد السعودي يشهد تحولاً، بعد تنفيذ عدة إصلاحات للحد من الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية.

الإجراءات الإصلاحية

ويعتقد خبراء أن التحسينات الهيكلية التي تجريها الحكومة عززت نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية، الذي انعكس إيجاباً على أداء الميزانية العامة للبلاد.

وقال الخبير الاقتصادي أحمد الشهري لـ«الشرق الأوسط»، إن الإجراءات الإصلاحية عززت دور الأنشطة غير النفطية على أداء الميزانية، بفضل التنوع في مصادر الدخل، وعدم الاعتماد بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

وأوضح أن الاقتصاد السعودي طبّق سياسات إصلاحية فعّالة واحتوائية للأزمات مدعومة بوفرة مالية واحتياطيات نقد أجنبي مرتفع، لافتاً إلى أن اقتصاد المملكة يقف على أسس صلبة ومتينة، انعكست على نتائج الميزانية العامة للدولة في 2024.

وذكر الخبير الاقتصادي أحمد الجبير لـ«الشرق الأوسط»، أن الحكومة وضعت سياسات وإجراءات إصلاحية لحماية الاقتصاد السعودي من الأزمات العالمية، بفضل دعم القطاع الخاص ليتمكن من قيادة اقتصاد البلاد.

وأوضح الجبير انعكاس سياسة التنوع الاقتصادي، ودعم الأنشطة غير النفطية لتعزز نموها في الناتج المحلي الإجمالي، على أداء الميزانية العامة، مع استمرار الدولة في الإنفاق على المشاريع الكبرى وبرامج ومبادرات «رؤية السعودية 2030».

وتابع أن توقعات الميزانية لعام 2024، تعد إيجابية في ظل التطورات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، واستمرار الحكومة في الخفض التطوعي للنفط من أجل تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول منظمة «أوبك بلس» بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

وترى مصادر مالية أن العجز الذي يتوقع تسجيله يأتي بسبب زيادة الإنفاق على قطاعات مهمة؛ مثل الدفاع والتعليم والصحة، وتوقعت أن تزيد الإيرادات عن تلك المتوقع لها بفعل التنامي الكبير للنشاط غير النفطي.

وفي هذا الإطار، كشفت شركة «الراجحي» المالية أن الحكومة قدرت الإيرادات لميزانية عام 2023 على أساس 82 دولاراً لسعر برميل «خام برنت»، متوقعة أن تكون الإيرادات غير النفطية محركاً رئيسياً للنمو، وهذا ما يدعم زيادة الإنفاق في المستقبل.

هذا وخفّضت الوزارة توقعاتها لنمو الاقتصاد إلى 0.03 في المائة من 3.1 في المائة، وهو ما أرجعته بشكل رئيسي إلى الخفض الطوعي لإنتاج المملكة من النفط. كما توقعت نمو الناتج المحلي في العام المقبل بنسبة 4.4 في المائة، وبنسبة 5.7 في المائة في 2025، و5.1 في المائة في 2026.

وكشفت الحكومة عزمها مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الجانبين المالي والاقتصادي بهدف تنمية وتنويع اقتصادها، ورفع معدلات النمو المستدام مع الحفاظ على الاستدامة المالية.

وأفصحت السعودية في البيان التمهيدي لميزانية العام المالي 2024، عن الاستمرار في العمل على رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق والضبط المالي، واستدامة المالية العامة، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتحقيق مستهدفات «رؤية 2030»، وبرامجها ومبادراتها ومشاريعها الكبرى.

وقالت إن ميزانية 2024 تهدف إلى تقوية المركز المالي للحكومة من خلال الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

الاستثمار المحلي

ووفق البيان، ستواصل الحكومة العمل لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين بجانب تعزيز نمو الاستثمار المحلي عن طريق تمكين القطاع الخاص، وتأهيله ليشمل جميع مناطق المملكة.

ويعكس البيان التمهيدي الإصلاحات الهيكلية والمالية الاستباقية التي اتخذتها المملكة لتعزيز قدرة اقتصادها، ما نتج عنها مواصلة تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي، وتحسن أداء القطاع غير النفطي وازدياد أعداد المشتغلين، إضافةً إلى الاستمرار في دعم منظومة الحماية الاجتماعية، وتحقيق مستهدفات برنامج الاستدامة المالية، وتوجيه الإنفاق التوسعي لتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية.

وقالت الحكومة إن جميع تلك الإجراءات تسهم في نمو الناتج المحلي وجذب الاستثمارات، وتحفّز النشاط الاقتصادي، مع مواصلة العمل على تطوير أداء المالية العامة، من خلال زيادة المساحة المالية وبناء الاحتياطيات الحكومية، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات العالمية.

وستحافظ الإجراءات على مستويات دينٍ عام مُستدامة، وتمكّن من تجاوز التحديات التي قد تطرأ مستقبلاً على هيكل المالية العامة أو تؤثر على نمو النشاط الاقتصادي، فضلاً عن العمل على تعزيز رؤوس أموال الصناديق الوطنية.

تنويع الاقتصاد

وأكد وزير المالية محمد الجدعان، استمرار الحكومة في عملية الإصلاحات الهيكلية على الجانبين المالي والاقتصادي بهدف تنمية وتنويع اقتصادها، ورفع معدلات النمو المستدام مع الحفاظ على الاستدامة المالية، من خلال مواصلة تنفيذ برامج ومشاريع «رؤية 2030»، بالإضافة إلى إطلاق كثير من المبادرات والاستراتيجيات التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتعزيز جذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات، ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات غير النفطية.

وأشار إلى الدور الفاعل لصندوق الاستثمارات العامة، والصناديق التنموية، إلى جانب استمرارية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزّز من نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بمعدلات مرتفعة ومستدامة على المدى المتوسط. وأضاف الجدعان أن عملية تحليل المخاطر المالية والاقتصادية التي تواجه البلاد تُعدّ جزءاً حيوياً من فهم الوضع الراهن، إذ تُسهم في تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة للتعامُل مع هذه المخاطر. وأوضح أنه على الرغم من المخاوف والأزمات التي يشهدها العالم والتحديات المصاحبة لها وتأثيرها على تباطؤ الاقتصاد العالمي الناجمة عن تداعيات جائحة «كوفيد - 19» والتوترات الجيوسياسية التي أثّرت سلباً على سلاسل الإمداد العالمية، فإن اقتصاد المملكة يتمتع بوضع مالي متين، مع وجود مساحة مالية تتمثل في احتياطيات حكومية قوية ومستويات دين عامٍ مُستدامة تُمكّن من احتواء الأزمات التي قد تطرأ مستقبلاً، إضافة إلى طبيعة الإنفاق الإضافي التي تتسم بالمرونة، بما يسهم في السيطرة على مستوى الإنفاق على المدى المتوسط من خلال القدرة على تمديد فترة تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات. ولفت إلى أن ذلك يأتي نتيجةً لكثير من الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية ضمن «رؤية 2030»، مؤكّداً أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لتعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية حرصاً منها على حماية المواطنين من التداعيات المحلية والعالمية.

نمو الناتج المحلي

وبين أن التقديرات الأولية للعام المقبل، تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4 في المائة، مدعوماً بالأنشطة غير النفطية مع توقع استمرار القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة فرص الأعمال وخلق الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسُّن الميزان التجاري، والاستمرار في تنفيذ برامج ومبادرات تحقيق الرؤية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية والمشاريع التنموية الكبرى، وكذلك تحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية على المدى المتوسط. ووفق الجدعان، من المقدر أن يؤدي الانتعاش الملحوظ والمتوقع في اقتصاد البلاد إلى تطورات إيجابية على جانب الإيرادات على المدى المتوسط، لافتاً إلى أن هذا الانتعاش يعكسُ فاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج الاستدامة المالية الذي يركز على تطوير عملية التخطيط متوسط المدى، بهدف استدامة واستقرار وضع المالية العامة، مع المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق وتحفيز نمو القطاع الخاص. وأفاد بأن الحكومة تعمل على الاستمرار في الاقتراض وفقاً للخطة السنوية المعتمدة لتمويل العجز المتوقع في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في 2024، بالإضافة إلى البحث عن الفرص المتاحة وفق أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام المقبلة.

وتعمل الحكومة أيضاً على مواصلة تمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، والاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات الاقتراض الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، لتنويع قنوات التمويل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها.

ووفق وزير المالية، من المتوقع ارتفاع حجم محفظة الدين العام نتيجة للتوسع في الإنفاق لتسريع وتيرة تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المُمكنة لتحقيق مستهدفات «رؤية 2030».

معدلات التضخم في المملكة الأقل مقارنة بالدول المتقدمة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

في تطورات الاقتصاد المحلي، كشف تقرير البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م بأنه وعلى الرغم من تباطؤ آفاق نمو الاقتصاد العالمي لعام 2023، وحالة عدم اليقين التي تواجه الاقتصاد العالمي نتيجة التحديات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية الراهنة والضغوط التضخمية وارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتصاعد مخاطر الركود في عدد من الاقتصادات الكبرى، إلا أن لاقتصاد المملكة قوة ومتانه مكنته من مواجهة تلك التحديات، حيث حققت المملكة معدلات نمو بلغت 2.5 % خلال النصف الأول من عام 2023م مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، بقيادة النمو في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي سجل نموا بمعدل 5.7 %.

كما يتوقع استمرار تحقيق معدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في النصف الثاني من العام، وذلك بفضل جهود الحكومة الحثيثة في دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المعيشية عبر إجراءات لاحتواء معدلات التضخم العالمية وتطوير سوق العمل وتحسين الفرص الوظيفية للجنسين مع استمرار برامج الحماية الاجتماعية، ومواصلة تنفيذ خطط ومبادرات تحقيق رؤية السعودية 2030.

ومن المتوقع استمرار المحافظة على معدلات النمو الإيجابية خلال عام 2023م وعلى المدى المتوسط، انعكاساً للإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية والمشاريع الكبرى ضمن رؤية السعودية 2030. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 0.03 % في عام2023، بسبب الخفض الطوعي لإنتاج النفط ومدعومًا بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي من المتوقع أن يحقق نموا بمعدل 5.9 % في ظل الأداء الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام.

ويقود هذا النمو نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، حيث ساهمت التعديلات الجديدة على لائحة تأشيرة الزيارة لغرض السياحة في زيادة أعداد الزائرين والسياح، مما انعكس إيجابا على معدلات الاستهلاك الخاص، حيث سجل الربع الأول من العام الحالي أعلى معدل ربعي للسياح من خارج المملكة؛ إذ يقدر بـ 7.8 ملايين سائح بنسبة نمو 64 % مقارنة بالربع الأول من عام 2019م.

كما يتوقع نمو نشاط الصناعات التحويلية خلال العام 2023م، حيث بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي نموًا بنحو 1.0 % منذ بداية العام حتى شهر يوليو، مدفوعا بالنمو في عدد المصانع التي بدأت في الإنتاج منذ بداية العام الحالي 2023، وحتى شهر يوليو بحوالي 569 مصنع، بإجمالي استثمارات بلغت 16.3 مليار ريال، وزيادة أعداد التراخيص الجديدة بحوالي 659 ترخيصا جديدا للفترة نفسها. كما حقق إجمالي تكوين رأس المال الثابت (غير الحكومي) خلال النصف الأول من عام 2023 نموا على أساس سنوي بنسبة 8.5 %.

فيما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموا على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023م بمعدل 10.2 %، وبلغت الصفقات الاستثمارية المنجزة خلال النصف الأول من عام 2023م نحو 104 صفقة، محققة نموا بنحو 3.0 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي مما سينعكس إيجابيا على الاقتصاد المحلي.

وارتفعت معدلات التضخم العالمية وقيام البنوك المركزية في عدة دول بتشديد السياسة النقدية عبر رفع معدلات الفائدة للحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك للحد من الزيادة المطردة في وتيرة الطلب مقابل الاضطرابات في جانب العرض مدفوعة بالتأثر في سلاسل الإمداد العالمية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات اللوجستية عالميا. ومع ذلك، بقيت معدلات التضخم في المملكة عند مستويات معقولة نسبيًا مقارنة بالدول المتقدمة والنامية، وذلك بفضل التدابير الاستباقية والسياسات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء ارتفاع الأسعار، ووضع سقف لأسعار البنزين ورفع مستوى المخزون الغذائي، إلى جانب دعم برامج الحماية الاجتماعية. وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسن مؤشرات سوق العمل؛ تماشيًا مع أهداف رؤية السعودية 2030، التي انعكست إيجابًا على معدل البطالة للسعوديين ليصل إلى 8.3 % خلال الربع الثاني من العام الحالي، حيث تعدّ هذه النسبة الأقل منذ أكثر من عشرين سنة. كما سجل عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص زيادة بنهاية النصف الأول من عام 2023م بنحو 153 ألف عامل، بنمو مقداره 7.4 % مقارنة بنهاية النصف الأول من عام 2022م، وبذلك بلغ إجمالي عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص نحو 2.2 مليون موظف / موظفة مقابل 2.07 مليون موظف / موظفة بنهاية النصف الأول من عام 2022م، وبلغ إجمالي الوظائف التي تم استحداثها في الاقتصاد السعودي في القطاع الخاص خلال النصف الأول من عام 2023م حوالي 1.085 مليون وظيفة تشمل السعوديين وغير السعوديين مقارنة بنهاية النصف الأول من عام 2022م.

وجاء ذلك نتيجة العديد من المبادرات مثل مبادرات التوطين، والمبادرات الداعمة للقطاع الخاص المتمثلة في رفع نسبة المحتوى المحلي في مشاريع تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتحفيز الصادرات الوطنية، وبرامج الخصخصة التي تهدف إلى خلق فرص للمواطنين في سوق العمل، ومبادرة تمكين المرأة التي نتج عنها ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل لنسبة تصل إلى 35.3 % خلال الربع الثاني من العام الحالي متجاوزة بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030م عند مستوى 30 %.

كما يعكس ذلك بوضوح تحسن بيئة الأعمال في المملكة في ظل مستويات النمو الإيجابية للاقتصاد السعودي المتمثلة في القطاع غير النفطي، وتسعى المملكة عبر مجموعة من الأذرع الاستثمارية، منها صندوق الاستثمارات العامة، لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ كونه أحد المحركات الأساسية للاقتصاد والاستثمار في المملكة، حيث يعمل الصندوق على تطوير مشاريع كبرى ورائدة محليًا وعالميًا، ويستهدف إطلاق قطاعات جديدة، والمساهمة في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى عدة مشاريع أعلن عنها صندوق الاستثمارات العامة منذ بداية عام 2023م، على سبيل المثال استحواذ الصندوق على الشركة السعودية للحديد والصلب "حديد" ليمثل ذلك خطوة داعمة للجهود الوطنية الهادفة إلى تطوير قطاع الصناعات المعدنية، وذلك من خلال خلق كيان كبير في هذا القطاع لمواجهة الطلب

والاحتياجات المستقبلية في قطاع الحديد والصلب الناتجة عن مبادرات رؤية السعودية 2030، وبما يحقق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة واستراتيجية التعدين في المملكة، ومستهدفات التوطين والمحتوى المحلي.

وكذلك تأسيس طيران الرياض للارتقاء بقطاع النقل الجوي في المملكة، بالإضافة إلى الشركة السعودية للاستثمار السياحي (أسفار) والتي تهدف إلى الاستثمار بالتعاون مع القطاع الخاص في مشاريع السياحة في مختلف مناطق المملكة. كذلك أسس الصندوق عدة مشاريع كبرى منها مشروع شركة "روشن" الذي يهدف إلى تعزيز جودة حياة المواطنين في المملكة والإسهام في تلبية الطلب المتنامي على قطاع الإسكان وتوفير خيارات أكثر للمواطنين ومن ثم الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي ودعم الشركات الوطنية.

كما أعلن عن ضم مشروع تطوير بوابة الدرعية، والذي يستهدف تحويل الدرعية إلى واحدة من أعظم الوجهات العالمية، حيث يستهدف استقطاب 27 مليون زائر محلي ودولي بحلول عام 2030م دعمًا للاستراتيجية الوطنية للسياحة، حيث رفعت المملكة المستهدف السياحي من 100 مليون إلى 150 مليون سائح سنويا بحلول عام2030. ودعم الصندوق مؤخرًا قطاع الرياضة كأحد القطاعات الرئيسة في تنويع الاقتصاد المحلي، بما يتوافق مع محاور رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تكوين مجتمع حيوي.

وفي خطوة تهدف إلى تطوير ودعم الاقتصاد وفتح آفاق جديدة للتنمية على أسس تنافسية لكل منطقة وتحسين البيئة الاستثمارية بما يعزز مكانة المملكة ويجعلها وجهة 14 البيان التمهيدي الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م استثمارية عالية رائدة، فقد تم الإعلان عن إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة بمواقع استراتيجية في كل من: الرياض وجازان ورأس الخير ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية؛ للإسهام في تعزيز التنويع الصناعي وتحويل المملكة إلى قوة صناعية لوجستية رائدة.

واستكمالا لتطورات الأنشطة الاقتصادية؛ تهتم المملكة العربية السعودية باقتصادها وازدهاره، حيث تسعى إلى أن تكون وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستمرار والتوسع؛ لذا أطلق "صندوق الفعاليات الاستثماري" بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز تحول المملكة إلى وجهة سياحية عالية، إضافة إلى الجهود المستمرة في تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة كمبادرة "السعودية الخضراء" التي تمثل توّجه المملكة نحو مواجهة التغير المناخي وستوفر فرصاً استثمارية ضخمة للقطاع الخاص، إضافة إلى مبادرة "الاستثمار الجريء" التي تعّد ضمن برنامج تطوير القطاع المالي، وتستهدف دعم الاستثمارات في الشركات الناشئة القابلة للنمو السريع.

وتأتي التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي للعام2024، امتدادا للتطورات الإيجابية للأداء الفعلي في النصف الأول من العام 2023م، حيث تمت مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2024م والمدى المتوسط، وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% في عام 2024، مدفوعا بنمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية وذلك لتوقع استمرار نمو القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في زيادة فرص الأعمال وخلق الوظائف في سوق العمل، بالإضافة إلى تحسن الميزان التجاري للمملكة،

والاستمرار في تنفيذ برامج رؤية السعودية 2030، وتحقيق الأنشطة الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية خلال العام 2024م وعلى المدى المتوسط.

السعودية تتوقع ارتفاع الاحتياطيات الحكومية 24 % إلى 395 مليار ريال بنهاية 2023

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

توقعت وزارة المالية السعودية بلوغ الاحتياطيات الحكومية 395 مليار ريال بنهاية العام الجاري، مشكلة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 399 مليار ريال في تقديرات الميزانية (10 في المائة من الناتج).

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى بيانات وزارة المالية، فمن المتوقع ارتفاع الاحتياطيات الحكومية خلال 2023 بنسبة 24.2 في المائة (77 مليار ريال)، حيث كانت قد بلغت 318 مليار ريال بنهاية 2022.

وسجل رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي بنهاية النصف الأول 2023 نحو 410 مليارات ريال، مرتفعا عن رصيد 2022 بنحو 91 مليار ريال، وذلك نتيجة تعزيز الرصيد بفائض الميزانية المتحقق في 2022.

إلا أنه خلال النصف الأول من العام الجاري تم السحب من الاحتياطيات الحكومية لتمويل قروض محلية وكذلك ودائع أجنبية.

ومن المتوقع، بحسب وزارة المالية، أن يبلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية 395 مليار ريال بنهاية العام الجاري، مشكلة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يأتي ذلك استمرارا لاستهداف السياسة المالية المحافظة على مركزها المالي وتحقيق الاستدامة المالية.

أخبار سياسية

أنقرة: هجوم إرهابي استهدف مبنى تابعاً لوزارة الداخلية الرياض

أعلنت الحكومة التركية أنّ «هجوماً إرهابياً» هزّ وسط العاصمة أنقرة الأحد، قبل ساعات قليلة من افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة التي من المقرّر أن تصادق على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، ومن المقرّر أن يتحدّث الرئيس التركي رجب طيب إردوغان خلال هذه الجلسة، وفق وسائل إعلام تركية. وأفاد وزير الداخلية بأن شرطيَين أصيبا بجروح طفيفة في الهجوم الذي نفذه «إرهابيان»، أحدهما «فجّر نفسه» والآخر تمّ «تحييده». ولم تُعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم في هذه المرحلة. وقال مراسل وكالة فرانس برس إنّ دوي انفجار قوي سُمع على بعد عدّة كيلومترات.

وقال وزير الداخلية علي يرلي كايا إنّ «إرهابيين اثنين وصلا على متن مركبة تجارية نحو الساعة 09,30 صباحاً (06,30 ت غ) أمام بوابة الدخول إلى الإدارة العامة للأمن التابعة لوزارة الداخلية ونفّذا عملية تفجير».

وأوضح يرلي كايا على منصة «إكس» أنّ «أحد الإرهابيَّين فجّر نفسه فيما تم تحييد الآخر. وأصيب اثنان من عناصر شرطتنا بجروح طفيفة» ناجمة عن النيران التي أشعلها الانفجار. بدوره، أفاد مركز شرطة أنقرة على موقع «إكس» بأنه ينفّذ عمليات «تفجير مضبوطة» لـ«طرود مشبوهة» خوفاً من هجمات أخرى، ودعا السكان إلى عدم الذعر.

كذلك، أعلن مكتب المدعي العام في أنقرة عن فتح تحقيق وفرض حظر على الوصول إلى منطقة الهجوم. كما طلب من جميع وسائل الإعلام المحلية، وخصوصاً القنوات التلفزيونية، التوقف فوراً عن بث الصور من مكان الهجوم، وهو ما فعلوه على الفور. وتحدّثت قناة «إن تي في» التلفزيونية الخاصة عن أصوات إطلاق نار في الحي الذي تم إغلاقه بالكامل في ظل انتشار كثيف لمركبات الشرطة وسيارات الإسعاف.

ووفق القناة، فإنّ «سيارة رمادية مسجّلة في ولاية قيصري» وسط البلاد، ظهرت أمام مقر الشرطة. وأضافت القناة «خرج أحد المهاجمين من السيارة ليفتح النار. وفجّر الآخر نفسه بعد ذلك فوراً». ووقع التفجير في حي يضم مقار عدد من الوزارات إضافة إلى البرلمان الذي يتوقع بأن يفتتح دورته الجديدة ابتداءً من الساعة 14,00 بعد الظهر (11,00 بتوقيت غرينتش).

ويجب على البرلمان أن يصادق، خلال هذه السنة البرلمانية، على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي. منذ مايو 2022، عرقلت تركيا انضمام الدولة الاسكندنافية إلى الناتو، معلّلة السبب بإيوائها «إرهابيين» وحركات كردية.

ولا يزال إردوغان يحتفظ بموقف غامض، عبر تكراره القول إنّ البرلمان يتمتّع بالسيادة، وإنه وحده من يستطيع أن يقرّر بشأن عضوية السويد في الحلف. وشهدت أنقرة هجمات عديدة وعنيفة بين عامي 2015-2016، تبنّاها الانفصاليون الأكراد في حزب العمال الكردستاني أو تنظيم داعش الارهابي. وخلال آخر هجوم في مارس 2016، أدى انفجار سيارة مفخّخة في منطقة كيزيلاي في وسط العاصمة إلى مقتل 38 شخصاً وإصابة 125 آخرين. ونُسب الهجوم إلى منظمة

«صقور حرية كردستان» وهي جماعة ارهابية صغيرة قريبة من «حزب العمال الكردستاني».

وفي أكتوبر 2015، أدى هجوم أمام محطة قطارات أنقرة المركزية نُسب إلى تنظيم داعش إلى مقتل 109 أشخاص.

ووقع آخر هجوم تمّ تسجيله على الأراضي التركية في 13 نوفمبر 2022، في شارع للتسوّق في إسطنبول أدّى إلى سقوط ستة قتلى و81 جريحاً. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه، لكن نسبته السلطات إلى «حزب العمال الكردستاني».

مباحثات إيرانية - عراقية استكمالاً لتنفيذ الاتفاق الأمني

لندن: عادل السالمي

الشرق الأوسط

ناقش مستشار الأمن القومي الإيراني، علي أكبر أحمديان، ونظيره العراقي، قاسم الأعرجي، تطورات الاتفاق الأمني بين البلدين، وسط إصرار طهران على نزع أسلحة الأحزاب الكردية الإيرانية، ونفيها من إقليم كردستان العراق.

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن أحمدي قوله إن مذكرة التفاهم الأمني الموقعة بين البلدين في مارس (آذار) الماضي، «تضمن أمن حدود البلدين وخريطة طريق معقولة ومناسبة للقضاء على العناصر غير الآمنة في البلدين والمنطقة»، مطالباً بتنفيذ «دقيق وكامل» للاتفاق.

وأفادت وكالة «إرنا» الرسمية بأن أحمديان والأعرجي، ناقشا القضايا الثنائية وكيفية التنفيذ الكامل للاتفاقية الأمنية بين البلدين.

وأشار أحمديان إلى الاتفاقيات المبرمة بين إيران والعراق في مختلف المجالات، خصوصاً المجال الاقتصادي، قائلاً: «هناك إمكانات كثيرة للتحسين الشامل للعلاقات بين البلدين في مختلف القطاعات، وهو ما ينبغي تحقيقه بجهود مشتركة ومضاعفة».

بدوره، أكد الأعرجي «عزم الحكومة العراقية ومؤسسة الأمن الوطني على تنفيذ الاتفاق الأمني بين البلدين»، وأضاف: «سنرحب ونستغل كل فرصة لتطوير وتعميق العلاقات بين طهران وبغداد»، وفق ما أوردت وكالة «تسنيم» التابعة لـ«الحرس الثوري».

وكانت إيران قد أمهلت العراق حتى 19 سبتمبر (أيلول) الماضي لتنفيذ الاتفاق الأمني، رافضة أي تأجيل.

وقالت وكالة «نور نيوز»؛ منصة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، تعليقاً على زيارة الأعرجي: «اليوم، وبالنظر إلى انتهاء هذه المهلة والوفاء بجزء كبير من التزامات الجانب العراقي، والتي هي من المفارقات، بالإضافة إلى تأمين حدود إيران، ستساهم أيضاً بشكل كبير في تعزيز الأمن داخل العراق، حيث يمكن تقييم زيارة الأعرجي باعتبارها حدثاً مهماً في هذا الصدد، سيما أنه قام باستعراض التقدم المحرز حتى الآن».

ويقضي الاتفاق الأمني بين طهران وبغداد بنزع سلاح الأحزاب الكردية المناوئة لطهران، وإغلاق معسكراتها في إقليم كردستان العراق. وتنتشر بعض الأحزاب الكردية الإيرانية في المثلث الحدودي بين إقليم كردستان العراق وتركيا وإيران.

وهذه الزيارة الثانية من الأعرجي إلى طهران، منذ تولي أحمديان، وهو قيادي بارز في «الحرس الثوري»، منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، بمرسوم من المرشد الإيراني علي خامنئي في مايو (أيار) الماضي. وكان اللقاء أول ظهور رسمي لأحمديان الذي تولى المنصب بدلاً من علي شمخاني.

«بضعة أيام»
وجاءت زيارة الأعرجي إلى طهران بعد أيام من تحذير وجهه الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى العراق رغم أنه أبدى ارتياحاً لمسار الاتفاق. وطلب رئيسي من رئيس الأركان محمد باقري إرسال وفود أمنية إلى إقليم كردستان للتحقق من تنفيذ الاتفاق الأمني.

وكان الرئيس الإيراني يتحدث في 23 سبتمبر (أيلول) الماضي، خلال عرض عسكري سنوي بمناسبة الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينات. ورغم طلبه، فإن الرئيس الإيراني قال إن الحكومة العراقية «بدأت خطوة إيجابية» في تنفيذ الاتفاق الأمني. لكن بعد ساعات، قال باقري في تصريحات صحافية إن بلاده تمنح إقليم كردستان والعراق «بضعة أيام» لنزع أسلحة الأحزاب الكردية وطردها من عموم العراق.

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن باقري قوله مساء الجمعة: «لا مكان لأعدائنا والأجانب في المنطقة عن الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة». وأضاف: «يجب نزع سلاح القوات الانفصالية الإرهابية المسلحة بالكامل، وطردها من عموم العراق». وتابع باقري: «لقد كان من المقرر نزع أسلحة هذه الجماعات حتى يوم 19 سبتمبر، لكن ما حدث عملياً خلال 6 أشهر من المهلة، ابتعاد تلك الجماعات قليلاً من الحدود». وأضاف: «الرئيس إبراهيم رئيسي طلب منا الصبر ومنح مهلة بضعة أيام، ونحن سننتظر».

في 13 سبتمبر، كان موضوع إقليم كردستان من محاور نقاش وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ونظيره الإيراني حسين أمير عبداللهيان في طهران.

وقال فؤاد حسين حينها إن عملية نزع السلاح من الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة بدأت، لكنه أبدى امتعاض بلاده من التهديدات التي وردت على لسان مسؤولين إيرانيين بشأن استئناف قصف إقليم كردستان العراق.
وقال حسين: «ليس من المعقول أن تكون العلاقات بين البلدين ممتازة ويتم تهديد السيادة العراقية وكردستان العراق بالقصف أو شن حملة عسكرية». وحضَّ المسؤولين الإيرانيين على ضرورة «الابتعاد عن هذه الوسائل، ولدينا طرق أخرى من خلال الحوار والاتفاق الأمني، وسيتم حل المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض».

وشن «الحرس الثوري» الإيراني في سبتمبر من العام الماضي هجوماً بأكثر من 70 صاروخ «أرض - جو» والعشرات من الطائرات المسيرة المفخخة على كردستان العراق. وفسر هجوم «الحرس الثوري» حينها محاولة لصرف الأنظار عن الاحتجاجات التي عصفت بالبلاد، خصوصاً بعد اتهام طهران الأحزاب الكردية المعارضة بتأجيج الاحتجاجات في مناطق غرب إيران.

وزادت ضغوط إيران على إقليم كردستان العراق، الشهر الماضي، مع حلول الذكرى السنوية من وفاة مهسا أميني، في 16 سبتمبر. وأرسل «الحرس الثوري» الإيراني أسلحة ثقيلة ومعدات إلى حدود إقليم كردستان، بعدما حددت إيران مهلة شهرين في يونيو (حزيران) الماضي، لتنفيذ الاتفاق الأمني من الجانب العراقي.

أوكرانيا تخشى تعطل المساعدات الأميركية بعد اتفاق الكونغرس

الشرق الأوسط

أعلنت أوكرانيا يوم الأحد أنها تتواصل مع مسؤولين في الولايات المتحدة لضمان حصولها على مساعدات جديدة بسبب القلق الذي أصابها في أعقاب حذف بنود دعم كييف من الاتفاق الذي توصل إليه الكونغرس بشأن تمويل الحكومة الأميركية تفادياً لإغلاق المؤسسات الفيدرالية في الولايات المتحدة.

وتبنى مجلسا النواب والشيوخ الأميركيان مساء السبت إجراء طارئاً يتيح مواصلة تمويل الإدارة الفيدرالية الأميركية مؤقتاً لمدة 45 يوماً، مع تأجيل النظر في مشروع قانون منفصل يتعلق بـ 24 مليار دولار من المساعدات العسكرية والإنسانية لأوكرانيا، والتي أراد الرئيس جو بايدن إدراجها في الميزانية. وأتى تجميد المساعدات لأوكرانيا في الإنفاق الأميركي بضغط من الجناح اليميني المتطرف في الحزب الجمهوري. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأوكرانية أوليغ نيكولنكو يوم الأحد إن «الحكومة الأوكرانية تعمل الآن بفاعلية مع شركائها الأميركيين لضمان أن يشمل القرار الجديد بشأن الميزانية الأميركية الذي سيتم صوغه خلال الأيام الـ45 المقبلة، موارد جديدة لدعم أوكرانيا». وأشار إلى أن «الوضع بشأن الميزانية المؤقتة للولايات المتحدة لن يوقف تدفق المساعدات التي سبق الإعلان عنها».

من جانبه، رحّب بايدن باتفاق تجنب الإغلاق الحكومي الأميركي، لكنه دعا الكونغرس إلى الموافقة سريعاً على مساعدات لأوكرانيا بعد استثنائها من الاتفاق. وقال بايدن في بيان: «أتوقع تماماً أن يحافظ رئيس مجلس النواب (كيفن مكارثي) على التزامه تجاه شعب أوكرانيا، ويضمن تمرير الدعم اللازم لمساعدة أوكرانيا في هذه اللحظة الحرجة».

وتتصدر الولايات المتحدة قائمة الدول التي تقدم مساعدات لأوكرانيا مع دعم عسكري تجاوزت قيمته 40 مليار دولار. إلا أن دعم أوكرانيا بات موضع انقسام سياسي داخلي في الولايات المتحدة بين إدارة بايدن الديمقراطية والحزب الجمهوري، لا سيما مع تحضر البلاد لأجواء الانتخابات الرئاسية المقررة في 2024.

وتعوّل كييف بشكل أساسي على المساعدات الغربية لمواجهة الغزو الروسي الذي بدأ في فبراير (شباط) 2022. واستضافت أوكرانيا قبل أيام منتدى سعت من خلاله لجذب صانعي الأسلحة الغربية لإقامة مصانع إنتاج على أراضيها، في ظل مخاوف من تراجع الدعم الغربي مع إطالة أمد الحرب ضد روسيا.

إلى ذلك، قال مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، خلال زيارة إلى كييف، يوم الأحد، إن أوكرانيا بحاجة إلى مزيد من المساعدات العسكرية، ووعد بدعم مستمر من الاتحاد الأوروبي لها. وقال في بيان نُشر على منصة «إكس» (تويتر سابقا): «أوكرانيا بحاجة إلى مزيد من الإمكانيات وتحتاج إليها بشكل أسرع». وأضاف أنه بحث تقديم «مساعدة عسكرية مستمرة من الاتحاد الأوروبي» خلال أول اجتماع له مع وزير الدفاع الأوكراني رستم عمروف. وأردف بوريل قائلاً: «نعد التزامات أمنية طويلة الأمد لأوكرانيا». وقالت وكالة الدفاع الأوروبية، رداً على أسئلة لـ«رويترز»، إن سبع دول من الاتحاد الأوروبي تقدمت بطلبات لشراء ذخيرة بموجب خطة لإيصال قذائف مدفعية تحتاجها أوكرانيا بشدة وتجديد المخزونات الغربية المستنفدة.

من جهة أخرى، دعت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، مجدداً إلى ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وخلال فعالية انتخابية لـ«حزب الخضر» في ولاية بافاريا، قالت الرئيسة السابقة للحزب يوم الأحد إن من واجب ألمانيا هو «أن تتمكن أوكرانيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عندما تنتهي هذه الحرب المخيفة في نهاية المطاف». وأعربت بيربوك عن اعتقادها بأن توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي مسألة في يد ألمانيا. تجدر الإشارة إلى أن أوكرانيا كانت قدمت طلباً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الثامن والعشرين من فبراير 2022 أي بعد أربعة أيام من بدء الغزو الروسي لأراضيها. وكانت أوكرانيا حصلت على صفة مرشح للانضمام للتكتل في الرابع والعشرين من يونيو (حزيران) من العام الماضي.

المقالات

وكالة الطاقة وشح الطاقة!

م. عبدالرحمن النمري

الاقتصادية

أعتقد أن وكالة الطاقة الدولية تحتاج إلى غربلة كوادرها المختصة في استشراف مستقبل الطاقة، وتحتاج أيضا إلى إعادة النظر في المجموعة المسؤولة عن ملف الوقود الأحفوري وعلى رأسه النفط. تقويض صناعة النفط والغاز والاستثمار فيها، وعلى وجه الخصوص، صناعة المنبع، أصبح شغل وكالة الطاقة الدولية وبعض بيوت الخبرة ومراكز الدراسات المستقبلية التي تلف لفها وتحذو حذوها. العالم ينمو نموا متسارعا على جميع الأصعدة، وهذا النمو يجب أن يتزامن معه نمو مماثل في وفرة الطاقة وسلامة شرايينها وإمداداتها، فلا نهضة بلا طاقة، ولا مدنية بمعزل عنها، وبكل تأكيد لا صناعة بمنأى عنها. خلال العقد الأخير نشطت وكالة الطاقة الدولية وحلفاؤها وسخرت مواردها لتحقيق هذا الهدف، وأعني هنا تقويض صناعة المنبع والاستثمار فيها. الطاقة ومنتجاتها المختلفة ليست سلعا أو منتجات ثانوية، بل هي -في اعتقادي- منتجات أساسية وحيوية، بل وجودية على خريطة التقدم والمدنية، والخطر الحقيقي المحدق بهذا القطاع -في رأيي- هو تبني بعض الدول وصناع القرار وبيوت الخبرة أفكارا غير صحيحة، بل مضللة حول الوقود الأحفوري وعلى رأسه النفط.

هذه الأفكار قد تؤدي إلى اتخاذ بعض الدول والمنظمات قرارات استراتيجية غير صحيحة ستضر هذا القطاع على المديين المتوسط والبعيد، مدفوعة، وأعني هنا القرارات الاستراتيجية بأجندات سياسية واقتصادية ضيقة الأفق. تقويض الاستثمار في أنشطة الاستكشاف والتنقيب والحفر وتطوير الحقول القائمة واستقطاب وتطوير التقنيات التي تخدم حقول النفط والغاز، ستكون له تبعات سلبية على أسواق الطاقة العالمية على المدى المتوسط في رأيي، بل تبعات كوارثية على المستهلكين على وجه الخصوص. الجدير بالتنويه، أن ضخ الاستثمارات في صناعة المنبع تعني مزيدا من الإنتاج ونموه، ليوازي النمو السكاني المتسارع، إضافة إلى النمو الاقتصادي والصناعي والخدمي العالمي عموما والنمو الاقتصادي للدول الناشئة. اقتصاد العالم على المدى المنظور سيكون مختلفا كثيرا عن الاقتصاد العالمي الحالي، فبحلول 2075 سنجد -بحسب بعض الدراسات الاستشرافية- أن اقتصاد كل من الصين والهند بالتوالي سيتربعان على عرش صدارة أكبر اقتصادات العالم في 2075، حيث يتجاوز اقتصاداهما اقتصاد الولايات المتحدة التي تتوقع «جولدمان ساكس» أنها ستحتل المرتبة الثالثة بحلول العام ذاته، وفق معيار الناتج المحلي الإجمالي، اللافت أن قائمة أكبر 20 اقتصادا في العالم من حيث الإجمالي المحلي، ستخلو من دول أوروبا وروسيا! حيث إن ترتيب أكبر اقتصادات العالم سيضم بالترتيب بعد الصين والهند وأمريكا، كما تم ذكره سابقا، إندونيسيا ونيجيريا وباكستان ومصر والبرازيل والمكسيك وتركيا وبنجلادش وإيران وفيتنام والسعودية. يليها في الترتيب كل من تايلاند والفلبين وجنوب إفريقيا والكونغو وإثيوبيا، وأخيرا في المرتبة الـ20 دولة كينيا. المفترض أن يكون لوكالة الطاقة الدولية حضور فاعل يصب في مصلحة أمن الطاقة العالمي حاضرا ومستقبلا، وأن تكون لبنة بناء لمستقبل مستقر في قطاع الطاقة، لا معول هدم يتبنى سياسات غير موضوعية ولا عملية تهدد مستقبل أمن الطاقة العالمي. ذكرت سابقا، أن الشعارات الرنانة لن تمد العالم بالطاقة، وأن القرارات التي تتخذ الآن فيما يخص الطاقة سنشاهد أثرها على المديين المتوسط والبعيد، بل المنظور، فإلى أين ستأخذ وكالة الطاقة أتباعها؟ وهل ستصبح عراب شح الطاقة العالمي؟

البيئة وتقنيات الاستشعار الذكية «2 من 2»

أ.د. محمد العسيري
الاقتصادية

الحفاظ على البيئة والاهتمام بها أصبح موضوعا مهما في جميع أنحاء دول العالم بسبب تأثرها بكثير من النشاطات البشرية، ومن ذلك الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية الذي يؤدي إلى استنزافها، واستهلاك النفط والمياه والمعادن بشكل غير مقنن قد يؤدي إلى نضوب هذه الموارد، ومن ذلك أيضا التخلص غير الصحيح وغير المتقن للنفايات الذي يعد من أهم الأمور المسببة لتلوث البيئة وتلوث المياه. وتحدثت في المقال السابق عن أن الاستخدام السيئ لهذه الموارد أدى إلى ظهور كثير من التحديات والأخطار والكوارث، وأثر بشكل سلبي في البيئة والاقتصاد عموما، وأنه من أجل الحفاظ على البيئة واستدامتها، يتعين على العالم العمل وبشكل تكاملي على اتخاذ إجراءات مستدامة، مثل تقليل استهلاك الموارد، وإعادة التدوير بشكل صحيح، وتقليل الانبعاثات الضارة وتعزيز الوعي بالقضايا البيئية وغيرها، وعد هذه الإجراءات أساسية لضمان استمرارية البيئة والمحافظة عليها. وتطرقت إلى الدور الكبير لتقنيات الاستشعار الذكية كأحد الحلول المبتكرة للتصدي لمثل هذه التحديات. واستكمالا لذلك، سأتحدث عن الدور السعودي وإسهامه في هذا المجال، وما حققه من إنجازات كان لها الأثر الإيجابي في رفع جودة الحياة البيئية والاقتصادية.

في السعودية هناك جهود كبيرة تبذل من شأن حماية البيئة، شملتها برامج ومبادرات رؤية 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتشمل التزاما بتحسين البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية واستدامتها، وعمل عديد من الإجراءات والمبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز ذلك، من ذلك إجراءات لحماية البيئة البحرية في البحر الأحمر والبحر العربي، وكثير من الأعمال في سبيل حماية الحياة البرية والنباتية النادرة عن طريق إنشاء محميات طبيعية برية وبحرية، ذات تنوع أحيائي وجيولوجي ومناخي خصصت لحفظ الموارد الفطرية، وإعادة توطينها، إضافة إلى إنشاء سبع محميات ملكية، تضم هذه المحميات مجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات البرية، وإصدار عديد من التشريعات البيئية، بما في ذلك نظام حماية البيئة ومكافحة التلوث، ونظام الرقابة على الالتزام بالمعايير البيئية، وعملت على نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، من خلال الحملات التوعوية والتعليمية. ومن البرامج، برنامج السعودية الخضراء، الذي يهدف إلى زراعة عشرة مليارات شجرة في المملكة، وزيادة نسبة الغطاء النباتي إلى 40 في المائة بحلول 2050، وبرنامج كفاءة الطاقة الذي يهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة في المملكة بنسبة 30 في المائة بحلول 2030، وبرنامج إدارة النفايات، الذي يهدف إلى تقليل إنتاج النفايات وزيادة إعادة تدويرها والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن تلك النفايات، وتحويلها إلى طاقة.

نتجية لهذه الجهود في مجال حماية البيئة، حققت السعودية عديدا من الإنجازات في هذا المجال، حسب التقارير والمؤشرات الدولية التي يرصدها ويتابعها المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، التي تشير إلى مراكزها المتقدمة في مؤشرات البيئة العالمية، من ذلك على سبيل المثال، احتلالها المركز الأول في مؤشر «عدم فقدان الغطاء الشجري»، وفي مؤشر «الأرض الرطبة»، وفي مؤشر «الغابات والأرض والتربة» على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلال العقد الماضي، انخفضت نسبة التلوث في الهواء والماء والتربة 15 في المائة، كما زادت نسبة مساحة الغابات 25 في المائة،

وتتواصل هذه الجهود من خلال الدور الحيوي والمسؤول، الذي تلعبه وزارة البيئة والمياه والزراعة، في حماية البيئة والموارد الطبيعية في جميع المناطق، حيث تتبع الوزارة استراتيجية شاملة للحفاظ على البيئة وتنميتها، وتضمن تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين جودة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال عدة مبادرات، منها: مبادرات التحول الرقمي لمنظومة البيئة، وإنشاء عديد من المراكز البيئية، وتشجيعها على البحث والتطوير في مجال حماية البيئة واستدامتها، وتعزيز الابتكار في التقنيات البيئية وأنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال مركز الأبحاث والتطوير «استدامة»، وغيره من المراكز البحثية، وتوقيعها عديدا من الاتفاقيات التعاونية الدولية والمحلية، مثل تلك مع هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا»، ومنصة جوجل كلاود للحوسبة السحابية وغيرها. كما أنها تقوم بجهود كبيرة لاستخدام التقنيات الذكية لتعزيز حماية البيئة وتحسين إدارتها بشكل فاعل، من هذه التقنيات، أجهزة الاستشعار البيئي وأنظمة المراقبة البيئية المتقدمة لرصد جودة الهواء وجودة المياه وتلوث البيئة بشكل دقيق وفاعل، هذه البيانات تساعد على اتخاذ قرارات أفضل للحفاظ على البيئة. كما يتم استخدام عمليات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لمعالجة وتحليل البيانات البيئية بشكل أسرع وأكثر دقة، وهذا يساعد على اكتشاف الاتجاهات والمشكلات البيئية وتوجيه الجهود بفاعلية أكبر، كما يتم استخدام تقنيات ونظم المعلومات الجغرافية لإنشاء خرائط تفاعلية وقواعد بيانات مكملة لفهم أفضل للبيئة وتحليل جميع ما يقد يؤثر في البيئة ومواردها الطبيعية، كما يتم استخدام أيضا التقنيات الذكية في مراقبة مصادر التلوث، مثل المصانع والمرافق الصناعية، وتطبيق القوانين واللوائح بشكل فاعل للحد من التلوث، كما يتم توفير التقنيات الذكية كوسائل للإبلاغ عن انتهاكات البيئة ومخالفات القوانين بسهولة وفاعلية، ولا شك أن استخدام التقنيات الذكية ومواصلة وتعزيز الجهود في ذلك من خلال استقطاب الخبراء المختصين في هذه التقنيات لإيجاد حلول ابتكارية نوعية، سيسهم بشكل أكثر فاعلية واستدامة في حماية البيئة والمحافظة عليها، ويؤدي إلى تحقيق أهداف تنموية اقتصادية مستدامة، والحفاظ على جودة البيئة في المملكة.

اجتماع المناخ COP28 القادم في دبي

م.سعيد الفرحة الغامدي

المدينة

احتفال شركة أرامكو باليوم الوطني كان لافتًا ومهمًا وجوهريًا في مسيرة 93 عامًا من الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار والتنمية المستمرة في المملكة العربية السعودية والجزيرة العربية بصفة عامة.. ويتعدى ذلك إلى كل دول العالم.. وستستمر أهمية البترول لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد وشؤون الحياة العامة للبشرية جمعاء لعقودٍ طويلة حتى يوجد البديل بعيد المنال في الوقت المنظور مهما خيل للبعض إن أهمية البترول ستزول قريبًا.

ومن بين أهم إنجازات الدولة السعودية -رعاها الله- سياستها الحكيمة في إدارة شؤون البترول تشغيلًا وتطويرًا وإنتاجًا وتسويقًا واستثمار موارده للتنمية المستدامة في أنحاء المملكة العربية السعودية ولا أحد يتصور كيف كان الحال لو لم يوجد البترول بكميات كبيرة في الجزيرة العربية وغيرها من الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط الذي عمت فوائده كل دول العالم.

الدول الكبرى المستهلكة والتي لا أحد ينكر إنها ساعدت على الاكتشاف والتنقيب والاستخراج بمقابل باهظ الثمن وتكيفت حوله استمرارية حضاراتها ونمو اقتصادها واستثماراتها المحلية ومتعددة الجنسيات.. وبرغم كل الفوائد التي حصلت عليها الدول المتقدمة تقوم بين حين وآخر بشيطنة الدول المنتجة فكلما تعرض اقتصادها لصعوبات داخلية لا علاقة للدول المنتجة بها تظهر بأفكار ومقترحات تحميل اللوم على الدول المنتجة.

في اجتماع cop28 القادم في دبي الخاص بتغير المناخ يتطلب الأمر ضرورة وحدة المواقف من قبل دول أوبك والصمود صفًا واحدًا كما حصل في الماضي ضد أي تدخلات في سياسة الدول المنتجة، والتمسك بأن مسؤولية تغير المناخ كونية تتحملها كل دول العالم كلٍ حسب مشاركته في التلوث، وكل الأبحاث والدراسات تثبت بإن الدول الصناعية الكبرى يقع عليها العبء الأكبر لأنها لا تريد إدخال إصلاحات على مصانعها القديمة وسلوكها الاستهلاكي لتواكب متطلبات التصدي للتغيرات المناخية الضارة ولكنها تسن القوانين والأنظمة وتستثني نفسها وتحمل غيرها مسؤولية تطبيقها.. والأمثلة كثيرة في ذلك المجال منها ما ورد في مقال في الشرق الأوسط تحت عنوان (ضريبة الكربون والأبوكرافية الطاقوية) بقلم الكاتب «إميل أمين» الذي فند اقتراح رئيس وزراء بريطانيا الأسبق «غوردن براوان» الذي اقترح أن تتحمل الدول المنتجة ضريبة بمقدار 3% لتحمل تكاليف التغير المناخي.. هذه الأفكار ليست جديدة حيث سبق أن نوقشت بشكل موسع في لجنة البيئة في منظمة الطيران المدني الدولية الإيكاو حيث كان الطرح يتعلق بمسؤولية النقل الجوي في مجال تغير المناخ وكانت النسبة المقترحة آنذاك 2% ورفض الاقتراح من أعضاء المجلس والآن بعد ربع قرن تقريبًا تعود إثارته من جديد للضغط على الدول المنتجة للبترول وفرض جباية غير مستحقة على الإطلاق.

علم الإنكار.. تغير المناخ مثالاً

عبدالرحمن الحبيب

الجزيرة

سحبت مجلة تابعة لدار النشر الأكاديمية العلمية «سبرينغر نيتشر»، دراسة نشرتها العام الماضي واستندت إليها وكالة فرانس برس، بعدما تبيّن أن ما خلصت إليه بشأن تبعات التغير المناخي مضللة لأنها انتقت واجتزأت بانحياز بيانات متعلقة بالتغيرات المحتملة (الحرارة، الأمطار، والأعاصير، الجفاف..) مما يدعم وجهة نظر مسبقة تُكذِّب تغير المناخ، ونشرها وقتئذ أربعة علماء إيطاليين في مجلة «الفيزياء الأوروبية» العلمية، وقد وجدت الدراسة صدى إيجابياً في وسائل إعلام تشكك في تغير المناخ.

في كتاب صدر مؤخراً عنوانه «الببغاء وكوخ الإسكيمو» وعنوان فرعي «المناخ وعلم الإنكار»، لمؤلفه الأديب والصحفي ديفيد ليبسكي حيث حوَّل قضية تغير المناخ من موضوع ممل وكئيب إلى عرض تاريخي لتطور إنكار المناخ بأسلوب ترفيهي مشوق ومميز بقالب كوميدي تراجيدي مع الحفاظ على موضوعية الطرح، لكي يكون الكتاب سهل القراءة للعموم.. الببغاء هنا كناية عن المنطقة الاستوائية التي تعيش فيها الببغاوات، إنما مع الاحتباس الحراري سيتحول الإسكيمو إلى منطقة دافئة في مبالغة طريفة.

هذه المبالغة لم تكن من بنات أفكار المؤلف، ففي عام 1956، تنبأت صحيفة نيويورك تايمز أنه بمجرد بدء ظاهرة الاحتباس الحراري، يمكننا رؤية الببغاوات في القطب الجنوبي. وفي عام 2010، عندما سيطر منكرو العلم على قصة المناخ، قام السيناتور جيمس إنهوف وعائلته ببناء كوخ إسكيمو في مركز واشنطن التجاري ووضعوا لافتة في الأعلى: منزل آل جور الجديد: اطلق بوقاً إذا كنت تحب تغير المناخ.

«لقد أحدثت هذه القصة ثغرة في حياتي. الآن حان دورك». كما يقول المؤلف، معيداً سرد تاريخ قصة المناخ بأكملها، من اختراع الكهرباء إلى آخر تطوراتنا الحالية. البداية بقصة ثلاثة مخترعين (توماس إديسون، وجورج وستنجهاوس، ونيكولا تيسلا) الذين صنعوا عالمنا التكنولوجي، دون أن يعرفوا ما الذي حركوه، ولكن هناك علماء لم يسمع بهم معظمنا الذين دقوا ناقوس الخطر مثل روجر ريفيل، عالم المحيطات ورائد دراسة المناخ الذي افترض، في وقت مبكر من الخمسينيات، أن إطلاق الكثير من ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي يمكن أن يؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري. وشخصيات مثل جيم هانسن، عالم المناخ في وكالة ناسا والملقب بـ «بول ريفير مسؤول الانحباس الحراري العالمي»، الذي شهد أمام الكونجرس عام 1988 بأن عصر الكوكب الأكثر سخونة قد وصل.

بالمقابل، يحذر المؤلف، من أن هناك وكلاء الإعلانات، وغريبي الأطوار الذين كذبوا بشأن هذا العلم، وقاموا بتضليل الجمهور بإنكار ظاهرة الاحتباس الحراري وأنفقوا على مدى عقود من الزمن أموالاً طائلة على العلم الزائف والشعارات الجذابة المغرية على حساب سلامة الكوكب.. لقد كان المنكرون دائماً يستخدمون لغة أكثر إثارة، ويدفعون ثمنها بسخاء.

كتب ليبسكي: نحن عادة نفكر في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي باعتبارها علّة حديثة بدأت في حياتنا، إلا أن عالم كيمياء سويدياً أدرك لأول مرة أن حرق الفحم من شأنه أن يؤدي إلى تدفئة الكوكب في تسعينيات القرن التاسع عشر، ومن المروع أن نعرف أن الناس كانوا يقرؤون عناوين الصحف الأمريكية حول الحرارة غير المسبوقة في وقت مبكر من ثلاثينيات القرن العشرين. وبطبيعة الحال، تظهر جميع الرسوم البيانية المناخية الحديثة أن الخط الأحمر قد تسلل بحلول ذلك الوقت. بالنسبة لهم كان الأمر غير مسبوق آنذاك، فتخيل لو كان بإمكانهم رؤية الصيف الآن. أيضاً، في منتصف القرن العشرين، نظر عالم المحيطات روجر ريفيل في كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من حرق الوقود الأحفوري آنذاك، واقترح، وفقاً لمجلة تايم، أنه «قد يكون له تأثير عنيف» على مناخ الأرض، وربما نتجه نحو ظاهرة «الاحتباس الحراري».

لكن كيف انقضى كل هذا الزمن المديد من تلك التحذيرات الواقعية المبكرة دون انتباهنا؟ كيف تحدث كل تلك الوقائع من حرائق الغابات وارتفاع الحرارة وجعلها تخترق القلوب والعقول؟ يجيب المؤلف بأنه التسويق الجيد، فمثلاً في عام 2002 تقريباً، شجع منظم استطلاعات الرأي الجمهوري فرانك لونتز المرشحين على استخدام مصطلح «تغير المناخ» للتقليل من النبرة الكارثية لظاهرة «الاحتباس الحراري»، وهي العبارة التي كان العلماء يستخدمونها. لقد أراد أن يبدو الأمر أشبه بتحول طبيعي محايد، أو المعادل المناخي للقيام برحلة برية من مدينة باردة إلى أخرى دافئة. شعر لونتز بالندم على ذلك، لكن المصطلح بقي عالقاً. ولكن بقدر ما يكون تسويق الإنكار جذاباً، فإن المؤلف يواجهها بنفس القدر من الجاذبية.

يكتب ليبسكي: «إن علم المناخ عبارة عن قاعة للمفارقات». «إنكار المناخ هو الزجاجات المكسورة ورائحة الإطارات المحززة في موقف السيارات. إنهم العلماء الذين لم تتم دعوتهم إلى الداخل مطلقاً». وينتهي بتذكير آخر بأن العلماء الحقيقيين حذرونا من تغير المناخ منذ وقت طويل. لقد صرخت فينا مجالس التحرير لكي نتخذ الإجراءات اللازمة منذ ستينيات القرن الماضي. ربما تكون افتتاحية صحيفة واشنطن بوست حول تغير المناخ منذ عام 1965 قد كتبت بالأمس: «إن قدرة البشرية على حماية نفسها من غير المرجح أن تكون محدودة بسبب المعرفة غير الكافية، بقدر ما تكون بسبب عجزها عن تحويل المعرفة إلى عمل عام فعَّال».

شكراً